

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٤٤٥

الأربعاء، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، الساعة ٠٩/٤٥

نيويورك

الرئيس	السيد سينغر فايسينغر	(الجمهورية الدومينيكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيينزيا
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا - كوادرا
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيتلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هنتر

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2018/1174)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1901190 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ٩/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2018/1174)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلة مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالتبابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيدة كاميسا كامارا، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة بنتو كيتا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية وبناء السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/1174، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كيتا.

السيدة كيتا (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لإحاطة أعضاء مجلس الأمن بشأن التقرير الأخير للأمين العام (S/2018/1174) عن الحالة في مالي.

وقبل ذلك، اسمحوا لي أن أتشاطر مع المجلس بعض الملاحظات الموجزة بعد زيارتي إلى مالي منذ شهر، برفقة الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، السيد أوسكار فرنانديز - تارانكو.

كنا هناك لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق عام ٢٠١٥ للسلام والمصالحة في مالي. وخلال إقامتنا، كان لنا شرف الاجتماع مع الرئيس كيتا ورئيس وزرائه وأعضاء الحكومة، والحركات الموقعة على الاتفاق والمعارضة والمجتمع المدني، والسلك الدبلوماسي وفريق الأمم المتحدة القطري، وغيرهم.

وخلال زيارتنا، شعرنا بالارتياح بصفة خاصة للزخم البناء الذي يبدو حاضرا في العلاقات بين الأطراف. والرأي السائد هو أنه منذ إجراء الانتخابات الرئاسية في تموز/يوليه وآب/أغسطس، يجري التركيز بدرجة أكبر على تنفيذ الاتفاق. وتصميم الأطراف الموقعة قد تجلّى، في جملة أمور، في إنشاء وزارة في أيلول/سبتمبر مكلفة بمهمة رصد تنفيذ الاتفاق وتوقيع ميثاق السلام في تشرين الأول/أكتوبر. وزيادة تواتر اجتماعات لجنة متابعة الاتفاق مثال ملموس آخر.

ومن السابق لأوانه بلا شك إجراء تقييم كامل لأثر الجزاءات التي اعتمدها المجلس في كانون الأول/ديسمبر ضد ثلاثة أشخاص أعاقوا تنفيذ اتفاق السلام. ومع ذلك، من الإنصاف القول إن الأطراف تدرك تماما شعور المجلس بالإحباط ونفاذ الصبر إزاء استمرار التأخير في تنفيذ الاتفاق. وهذا يفسر دون شك الجهود الجارية للتعجيل بتنفيذ أحكامه الرئيسية.

وأخيرا، يسرنا أن نلاحظ من خلال محادثاتنا مع الأطراف أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ما زال ينظر إليها على أنها تؤدي دورا سياسيا أساسيا في العمل مع جميع الأطراف للتعجيل بتنفيذ الاتفاق. واستنتاجات زيارتنا المشتركة ستعكس في تقرير الأمين العام المقبل، الذي سيقدم إلى أعضاء مجلس الأمن لاستعراضها في أوائل آذار/مارس، بعد ستة أشهر من تنصيب رئيس الجمهورية.

والتقدم المبين في تقرير الأمين العام قيد النظر يتناول المسائل الأساسية لعملية السلام، بما في ذلك الإصلاحات المؤسسية المتوخاة في الاتفاق. ولا يزال إعادة تشكيل وإصلاح قوات

(تكلمت بالإنكليزية)

وكما شاهدت خلال زيارتي إلى غاو وموتبي، لا تزال الحالة الأمنية تشكل مصدر قلق بالغ وتحديا رئيسيا لتنفيذ اتفاق السلام. وتواصل الهجمات غير النمطية استهداف قوات حفظ السلام على الصعيدين الوطني والدولي وعلى المدنيين بصورة متزايدة. وفي مينাকা، استهدف مخيم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، ما يؤكد مرة أخرى عزم الجماعات المتطرفة والمفسدين على منع البعثة من تنفيذ ولايتها. وتواصل قواتنا لحفظ السلام وقوات الدفاع والأمن المالية العمل في ظل ظروف صعبة للغاية. وكثيرا ما يدفون ثمنا باهظا في دعم السلام والاستقرار في مالي. وفي العام الماضي، شهدت مالي زيادة كبيرة في الحوادث الناشئة عن استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، لا سيما في وسط البلد. وتواصل البعثة ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام دعم السلطات المالية عن طريق تقديم المشورة والتدريب وتوفير المعدات المتخصصة للتخفيف من المخاطر التي تسببها الأجهزة المتفجرة اليدوية. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر، نفذ المدربون الماليون - الذين تولت البعثة ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تدريبها - أول دورة في التخلص من الذخائر المتفجرة قدمت للقوات الوطنية في باماكو. وكانت البعثة قد قدمت الدعم اللازم لذلك التدريب إلا أن المدربين هم من تولى تنفيذه تماما، ما يعد معلما هاما في تطوير القدرات الوطنية والإسهام في استعادة سلطة الدولة.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في وسط البلد، حيث تصاعد العنف الطائفي الذي تمارسه الجماعات المسلحة المتطرفة خلال الأشهر الماضية. وفي ١ كانون الثاني/يناير، قتل ٣٧ فردا من قبيلة فولاني في هجوم وقع في مقاطعة بانكاس. وردت السلطات على وجه السرعة بنشر وحدة تابعة للقوات المسلحة المالية إلى موقع الحادث وفتح تحقيق حوله.

الدفاع والأمن أساسيا لإرساء سلام دائم في مالي. وإطلاق عملية تسريع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تشرين الثاني/نوفمبر يعد خطوة ملموسة أولى لتحقيق تلك الغاية. وقد مكن عقد حلقة عمل رفيعة المستوى بشأن إصلاح قطاع الأمن في كانون الأول/ديسمبر من إحراز تقدم بشأن قضايا مهمة.

وفيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية الرامية إلى تعزيز اللامركزية، فإننا نرحب بعقد مشاورات بشأن إعادة الهيكلة الإدارية بوصفها خطوة أولى في تنفيذ إصلاح الأراضي في تشرين الثاني/نوفمبر. ويجب أن يستمر الحوار من أجل التوصل إلى توافق في الآراء على هذه الإصلاحات. ولذلك، أدعو الحكومة وأعضاء الطبقة السياسية أيضا، سواء كانوا من المعارضة أو الأغلبية، إلى مواصلة الجهود من أجل ضمان قدر أكبر من الشمول في هذه المناقشات.

وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، أرجأت الجمعية الوطنية المناقشات بشأن قانون الوفاق الوطني بغرض إتاحة مزيد من المشاورات. وأحث الأطراف على مواصلة جهودها الرامية إلى دعم عملية المصالحة، وهو أمر لا غنى عنه للوفاء برؤية مالي الموحدة والماضية في ثبات على طريق السلام. ويجب في ذلك السياق، إعطاء الأولوية لمكافحة الإفلات من العقاب. ولا مجال لأي تسوية من شأنها أن تعوق التقدم المحرز نحو المصالحة. ولا بد من الإشارة إلى أن المشهد السياسي ما زال يشهد حالة من الاستقطاب منذ عقد الانتخابات الرئاسية. ومن الضروري إجراء حوار بناء وشامل لجميع الأطراف السياسية المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني والنساء والشباب لتنفيذ خطة الإصلاح الطموحة المبينة في اتفاق عام ٢٠١٥.

ومن المشجع أيضا المؤشرات الأخيرة على إجراء حوار أكثر انفتاحا وسمح بالتوصل إلى توافق في الآراء على إرجاء الانتخابات على سبيل المثال. وأحث بشدة الطبقة السياسية على مواصلة السير على هذا الطريق والعمل معا على بناء أسس دولة موحدة ومتصالحة وذات نظام نيابي شامل للجميع.

السمود والحوكمة والتنمية في المنطقة. وفي هذا الصدد، ستواصل الأمم المتحدة المضي قدما في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

وختاما، فإن من الضروري مواصلة إقناع جميع الأطراف في اتفاق السلام بأهمية الحفاظ على الزخم الإيجابي حتى يستمر التعجيل بتنفيذ تدابير اتفاق السلام ذات الأولوية وإحراز تقدم ملموس دون مزيد من التأخير. ولا تزال البعثة ملتزمة - من خلال الممثل الخاص للأمين العام - بدعم الأطراف في جهودها الرامية إلى المضي قدما في تنفيذ اتفاق السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة كيتا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر مساعدة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة بينتو كيتا، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. وبالمثل، نرحب بحضور وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في مالي، معالي السيدة كاميسا كامارا. ولا شك أن مشاركتها في هذه الجلسة بادرة هامة، ونعرب عن تقديرنا لها.

ويجب أن يظل تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي على رأس الأولويات. فهو البوصلة التي ننتدي بها أكثر من أي وقت مضى. ويضع القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) إطارا واضحا لذلك بتحديد قائمة بالتدابير المحددة المتوقع تنفيذها في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد تنصيب الرئيس المالي. وسيكون الموعد النهائي لذلك في ٤ آذار/مارس، أي بعد أسابيع قليلة فقط. ونحن جميعا معنيون بذلك، وقد حان وقت العمل.

وترحب فرنسا بالتقدم الملموس المحرز في الأسابيع الأخيرة في تنفيذ التدابير التي حددها القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨). وأفكر

وفي ٤ كانون الثاني/يناير، زار الرئيس كيتا القرية التي وقع فيها الهجوم. وتواصل البعثة التعاون مع الحكومة في تحديد المعايير السياسية ووضع نهج لمنطقة وسط البلد، فضلا عن زيادة دعمها للحكومة في التصدي لسرعة تطورات الوضع وحماية المدنيين بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري.

وفيما يتعلق بالأمن في وسط مالي، تواصل البعثة تعزيز المساعدة التي تقدمها للحكومة في مجال حماية المدنيين وذلك بتعزيز وجودها وقدرتها على التنقل. ويجب أن يؤكد هذا النهج أيضا فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الإنسانيين والإثنيين من تعزيز إسهاماتهم في تحقيق السلام والتنمية. وأسفر تدهور الوضع عن زيادة هائلة في مخيمات المشردين داخليا بنسبة ٧٥ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ مقارنة بحزيران/يونيه ٢٠١٨. وعموما، لا تزال الحالة الإنسانية في مالي صعبة ولا يزال هناك ٢,٣ مليون من الأشخاص الضعفاء الذين ترمي خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ لتلبية احتياجاتهم. ولا تزال أكثر من ٨٠٠ مدرسة مغلقة بسبب انعدام الأمن.

ويجب أن يأخذ التصدي للتحديات التي تواجه مالي في الاعتبار الديناميات والعوامل المعقدة العابرة للحدود المسببة للنزاع والتي تحدث في سياق إقليمي واسع. ولذلك فإنني أكرر دعوة الأمين العام إلى الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية لمضاعفة جهودها الرامية إلى التصدي للأخطار المتعددة التي تواجه مالي ومنطقة الساحل.

وما تزال القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تشكل جزءا هاما من الاستجابة اللازمة لمواجهة خطر التطرف العنيف في المنطقة. وأود أن أدعو الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لاستئناف عمليات القوة المشتركة في أقرب وقت ممكن، وأدعو الشركاء الدوليين إلى تقديم الدعم اللازم لها. ويجب علينا أيضا في الوقت نفسه أن نضاعف جهودنا لمعالجة النقص في القدرة على

تعليق جميع الاتصالات مع الأشخاص المدرجين في القائمة إلى أن تُرفع التدابير المتخذة بحقهم، والتي حُددت لها معايير دقيقة. ونحن مستعدون أيضاً لاقتراح اعتماد قوائم جديدة على النحو الواجب إذا لم تستوف توقعات المجلس.

إن استمرار تدهور الحالة في وسط البلد مصدر قلق متزايد. وتشكّل هجمات الجماعات الإرهابية التي تحدث يوماً تقيماً، فضلاً عن زيادة خطورة في التوترات الطائفية، تهديداً خطيراً للسكان المدنيين ولاستقرار المنطقة. وإن إعادة إرساء وجود وسلطة الدولة في تلك المنطقة، بجميع أشكالها، هو في صميم الاستجابة للأزمة الراهنة. ونرحّب بالزيارات التي قام بها مؤخراً الرئيس كيتا ورئيس الوزراء إلى المنطقة وبعملهما الجاد في هذا الصدد. ومن الضروري أن تتواصل هذه الجهود وتزداد.

ومن الأهمية بمكان أيضاً أن يقدم المجتمع الدولي كل الدعم اللازم للحكومة المالية في استراتيجيتها المتكاملة الرامية إلى استعادة السيطرة على وسط البلد. وعلى وجه الخصوص، نتوقع من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مواصلة دعم الجهود المبذولة ضمن حدود إمكاناتها وفي سياق ولايتها. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من الضروري في الأسابيع القادمة أن نفكر في التوازن المناسب بين الموارد المتاحة للبعثة وولايتها والاحتياجات القائمة في الجزء الأوسط من مالي.

وأخيراً، تود فرنسا أن تشدد على أن تحقيق الاستقرار في مالي وفي المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التكامل والتنسيق في عمل مختلف قوات الأمن في الميدان، والتي تتشاطر جميعاً نفس الهدف في تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاق. إن الدعم المقدم إلى البعثة المتكاملة من عملية بارخان خلال الهجوم على مخيم بير، والتعاون بين مختلف قوات الأمن في مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وحماية إمكانية الوصول، والدعم التشغيلي واللوجستي، على صعيد آخر، الذي يتم مشاركته

على وجه الخصوص في إنشاء سلطات مؤقتة جديدة، والشروع في التعجيل بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لما يزيد على ١٤٠٠ من المقاتلين، وعقد حلقة عمل ثانية رفيعة المستوى بهدف تشكيل جيش يهيكل جديد وتشكيل وحدات خاصة لمكافحة الإرهاب، فضلاً عن تشكيل شرطة إقليمية، وإنشاء صندوق للتنمية المستدامة لضمان تنمية الجزء الشمالي من البلد.

كما أشير إلى إنشاء إطار أسبوعي للتشاور بين الأطراف المالية، يدل على استعادة مناخ الثقة، وهو ما لم يكن ممكناً قبل بضعة أشهر فقط. وأخيراً، أفكر في إنشاء فريق عامل معني بمشاركة المرأة في عملية السلام، مما يثبت ازدياد الاهتمام بذلك الهدف الهام. وهذه التطورات المختلفة كلها إشارات، في رأينا، للإرادة السياسية الصادقة لتسريع وتيرة تنفيذ الاتفاق. ولذلك فإن هناك زخماً إيجابياً. ومن المهم الآن أن نستفيد من ذلك الزخم بسرعة كافية لتكون مالي جاهزة للموعد النهائي في آذار/مارس.

ومع ذلك، ينبغي ألا يخطئن أحد. فلا يزال هناك الكثير من التقدم الذي يتعين إحرازه من أجل الوفاء بالتوقعات التي أسسها مجلس الأمن، وهناك القليل جداً من الوقت المتبقي. ولذلك فمن مسؤوليتنا أن نواصل دعم تنفيذ الاتفاق من خلال تعبئة جميع الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي ليشجع الأطراف على المضي قدماً. وهذا هو بالضبط الهدف من الجزاءات التي اعتمدها المجلس في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. ووفقاً لأحكام الاتفاق، فهي تسعى لإثبات وجود ثمن محدد يتعين أن يدفعه الذين يعرقلون عملية السلام في الميدان، ولا سيما من خلال صلاتهم بجماعات إرهابية أو بأنشطة الاتجار. وتترتب عن هذه الأفعال عواقب وخيمة سواء في شكل حظر على السفر أو، بصورة أعم، استبعاد كامل من عملية السلام. ولذلك قررت فرنسا، بالتنسيق مع عدد من شركائها،

إنشاء السلطات المؤقتة على مستوى المنطقة في كل من كيدال وميناكا وتمبكتو، والتقدم المحرز في تسريع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعقد الاجتماع رفيع المستوى الثاني بشأن تنفيذ الجانب الخاص بالأمن والدفاع من الاتفاق. كما نرحب بقرار فخامة الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا لإنشاء وزارة خاصة لمتابعة تنفيذ الاتفاق، وبدور معالي رئيس الوزراء سوميلو بومباي مايفا لضمان التركيز على إحراز تقدم في هذا المسار من قبل الحكومة، ونحث هنا جميع الأطراف على استكمال هذه الجهود لأجل تحقيق السلام والاستقرار المنشود، ونأمل ألا يكون هناك مزيد من التأخير في عملية السلام كما كان في الماضي، وأن نرى تنفيذ بعض متطلبات الاتفاق المذكورة بالفقرة العاملة رقم ٤ من قرار المجلس ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، بما في ذلك التقدم في مجال اللامركزية، والتفعيل الكامل للوحدات المختلطة التابعة لآلية تنسيق العمليات.

ونود أن نستذكر خارطة الطريق التي تم الاتفاق عليها من قبل جميع الأطراف بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨، المعنية بتنفيذ عدة أمور متعلقة باتفاق السلام والمصالحة، ونناشدهم الالتزام بما ورد في تلك الوثيقة المتفق عليها.

ونجدد موقفنا هنا بأن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة يظل الخيار الأمثل لحل الصراع القائم في مالي، ونتطلع للوقوف على تقرير الأمين العام الذي يطلبه قرار المجلس ٢٤٢٣ (٢٠١٨) في فقرته السادسة بعد مرور ستة أشهر من إجراء الانتخابات الرئاسية، وهذا التقرير سوف يتضمن آخر التطورات المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ بعض تدابير الاتفاق والمعايير القياسية المذكورة في ميثاق السلام الذي تم التوقيع عليه من قبل جميع الأطراف، كما يتضمن مقترحات الأمين العام حول إعادة تشكيل البعثة في غياب تقدم كبير.

ومن جانب آخر، ندعو جميع الأطراف إلى التعاون واتخاذ القرارات الأساسية بشكل يصب لصالح جميع الأطراف، فبناء

بصورة منتظمة بين مختلف الجهات الفاعلة تبين الأهمية الكبيرة لنهج الشراكة. وقد وجه القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) رسالة واضحة في هذا الصدد: يجب أن يؤدي كل كيان دوره الفردي في حدود ولايته، ولكن يجب على الجميع التنسيق والدعم فيما بينهم على الأرض في الظروف الصعبة السائدة. ودعونا لا ننسى أن أعداء السلام لم ينتظرونا ليبدووا التعاون فيما بينهم.

وكما أعربنا بصورة جماعية باتخاذنا القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، فإن المسألة الملحة الآن هي التنفيذ الكامل لاتفاق السلام. وسرعان ما سنتقضي فترة الأشهر الستة التي حددها المجلس لتنفيذ التدابير ذات الأولوية. ولا بدّ للجميع في مالي من أن يدركوا أنه ينبغي حشد كامل الجهود لتحقيق النجاح. وستصدر فرنسا بياناً صحفياً في هذا الشأن في نهاية هذه الجلسة.

السيد العتيبي (الكويت): أود أن أتقدم بجزيل الشكر،

سيدي الرئيس، للأمين العام المساعدة، السيدة بينتو كيتا، على إحاطتها الإعلامية القيمة حول آخر التطورات في جمهورية مالي، وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد صالح النظيف، وأشيد بالجهود التي يبذلها مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للحد من حدة الاحتقان السياسي بين جميع الأطراف المعنية وتيسير تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة. كما أود أن أضم صوتي لزميلي مندوب فرنسا بالترحيب بحضور ومشاركة معالي السيدة كاميسا كامارا، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي لأول مرة في مجلس الأمن، والذي يعكس اهتمام الحكومة المالية بدعم عملية السلام في البلاد.

وأود التطرق إلى ثلاثة جوانب أساسية في موضوع نقاشنا اليوم وهي: تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة، والأوضاع الأمنية، والأمور الإنسانية.

أولاً، فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة، نرحب بالخطوات الإيجابية الأخيرة حيال تنفيذ اتفاق السلام، وتحديدًا

وفقا لقرار المجلس ٢٣٩١ (٢٠١٧)، مقدرين في الوقت نفسه أهمية ضمان تمويل مستدام للقوة. ونعرب هنا عن استعدادنا لدراسة كيفية ضمان تمويل القوة في المستقبل.

بالنسبة للأمور الإنسانية، نظرا لاستمرار الوضع الأمني المتردي، فضلا عن الفيضانات المتزايدة في البلاد، لا تزال الحالة الإنسانية صعبة وتؤثر على أكثر من ٧ ملايين شخص في مالي. وهناك مصاعب للحصول على الخدمات الأساسية من قبل شعب مالي مثل الخدمات الصحية والمياه والتعليم. ونحن نقدر الدور الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للتخفيف من معاناة الشعب. ولكن يواجه العديد من العاملين في المجال الإنساني تحديات في عملهم بسبب استهدافهم من قبل الجماعات المسلحة.

ومن أجل معالجة الحالة الإنسانية، يجب بذل جهود في مجال التنمية. ويسرنا أن نرى الجهود المبذولة إقليميا ودوليا لدعم هذا الجانب في مالي والمنطقة، تحديدا الخطة الاستثمارية ذات الأولوية التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي حصلت على تمويل يُقدر بـ ٢,٤ بليون يورو في مؤتمر نواكشوط في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

ختاما، نتطلع إلى تقرير الأمين العام القادم استعدادا لتجديد ولاية البعثة في حزيران/يونيه من أجل جعل البعثة أكثر كفاءة للعمل في البيئة الصعبة الراهنة.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمانة العامة المساعدة كيتا على إحاطتها الإعلامية وأتمنى لها التوفيق في منصبها الجديد، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أراها فيها منذ توليها منصبها. كما أرحب بحضور معالي وزيرة الخارجية كامارا في مجلس الأمن.

سأركز في بياني إلى حد كبير على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. لقد شهد عام ٢٠١٨ تجديد حكومة مالي

الثقة بينهم عامل حاسم في نجاح تنفيذ اتفاق السلام. ونتطلع إلى إجراء الانتخابات التشريعية في وقت لاحق من هذا العام، ونأمل أن تشارك جميع الأطراف فيها، ويسعدنا أن نرى أن الاستعدادات قد بدأت وأن البعثة تقوم بدور داعم في هذا الصدد.

ثانياً، بالنسبة للحالة الأمنية، إننا نشعر بقلق تجاه استمرار تدهور الحالة الأمنية في عدد من مدن مالي، وخاصة في وسط البلاد، مثلما أشارت السيدة بينتو كيتا في مداخلتها، والتي تعرضت لأغلبية الهجمات المرتكبة - ٢٤ من أصل ٦٤ - خلال الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام الأخير، كما شهدت المنطقة مجزرة أسفرت عن مقتل ٣٧ مدنياً في الأول من كانون الثاني/يناير، بالإضافة إلى وقوع أكثر من ٥٠٠ قتيل مدني في المنطقة عام ٢٠١٨.

ويجب معالجة الحالة بطريقة شاملة تحارب التهديدات الأمنية وتعمل على تحسين الحوكمة وتطوير البنية التحتية في المنطقة بهدف تحقيق الاستقرار في وسط مالي ومعالجة الأسباب الجذرية. وفي هذا السياق، نرحب بخطة الحكومة الأخيرة الخاصة بالأوضاع في وسط البلاد وبالزيارات الأخيرة للرئيس كيتا ورئيس الوزراء مايفا. وزاراتهم للمنطقة تعكس اهتمامهم بتحقيق الاستقرار فيها.

نتمن دور جميع الجهات العسكرية الفاعلة في مالي، التي تعمل لمكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار والأمن في البلاد. ونشيد بجهود البعثة لتنسيق أنشطة كافة الجهات على أرض الواقع. كما نقدر تماما دور القوات العسكرية الوطنية والإقليمية لمواجهة التحديات الأمنية في مالي والإقليم. ونحن ندعم المبادرات الإقليمية في مواجهة التهديدات الخاصة بمنطقتنا، ونحث هنا القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على استكمال عملها لمكافحة الإرهاب والاستعانة ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي،

المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) لعرقلتهم عملية السلام. ولعل الأطراف تذكر أيضا إعرابنا عن استعدادنا لاتخاذ المزيد من هذه التدابير إذا لزم الأمر. ولذلك، فإن المملكة المتحدة تكرر دعوتها السابقة لحكومة مالي وائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية الحركات الأزدادية إلى مضاعفة جهودها واتخاذ الخطوات الإضافية اللازمة من أجل التنفيذ الفوري للاتفاق. وكما قالت الأمينة العامة المساعدة كيتا، فإن ثمة شعورا بنفاد الصبر في أوساط الجالسين حول هذه الطاولة بسبب ما نسمع عنه في جلسة للمجلس تلو الأخرى عن أهداف مرحلية لم تُحقق.

وبالانتقال إلى الحالة في الميدان، ندرك الظروف الصعبة التي تعمل فيها حكومة مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وتدين المملكة المتحدة إدانة قاطعة للهجمات الأخيرة على أفراد البعثة والجهات المتعاقدة الداعمة لهم. ونعرب عن تعازينا لأسر الذين قضوا نجبهم بشكل مأساوي، ونشكر الممثل الخاص للأمين العام في مالي وجميع موظفيه على عملهم الهام في ظل ظروف صعبة للغاية.

وتشعر المملكة المتحدة ببالغ القلق إزاء الأعداد الكبيرة من المدنيين الذين ما زالوا متضررين من الهجمات الإرهابية التي تستهدفهم والاشتباكات القبلية، ولا سيما في وسط مالي. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة مالي لاستعادة وجود الدولة من خلال الخطة الأمنية المتكاملة لمنطقة وسط البلد. لكن، وبغية ضمان معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في وسط البلد على نحو مستدام وتمكين البعثة من تقديم الدعم التكميلي، تشجع المملكة المتحدة الحكومة أيضا على وضع استراتيجية سياسية شاملة لهذه المنطقة.

إن حالة حقوق الإنسان لا تزال تبعث على القلق. غير أن المملكة المتحدة ترحب بالتقدم المحرز حتى الآن في محاكمة أفراد قوات الدفاع والأمن المالية المتهمين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وبغية زيادة ثقة الشعب في قوات الدفاع تلك،

والجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق عام ٢٠١٥ الالتزام بالتنفيذ الكامل والسريع للاتفاق. وفي آذار/مارس، شهدنا التزام الأطراف بخريطة طريق لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، تم التوقيع على ميثاق السلام، الذي التزمت فيه الأطراف مجددا بالتنفيذ السريع والشامل للاتفاق. وترحب المملكة المتحدة بالتقدم المحرز مؤخرا، ولا سيما إطلاق العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإنشاء فريق عامل معني بمشاركة المرأة في عملية السلام. ونرحب بالجهود التي يبذلها رئيس وزراء مالي لدعم تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك إنشاء وزارة جديدة.

إن هذه التطورات موضع ترحيب وهي تؤكد الأهمية الحقيقية التي توليها الحكومة لهذه العملية. وبعد الاستماع إلى الوزيرة التي تكلمت بحماس وببنبرة تنم عن الاقتناع، أعلم أنها أيضا ملتزمة التزاما شخصيا. ولكن يجب اتخاذ عدد كبير آخر من الإجراءات على وجه السرعة لتحقيق التنفيذ الكامل الذي التزمت به جميع أطراف الاتفاق. فعلى سبيل المثال، وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2018/1174)، أُحرز تقدم في إنشاء ١٠ إدارات مؤقتة على مستوى المقاطعات، ولكن يجب الآن اتخاذ خطوات لتنفيذ تلك الإدارات المؤقتة. ومن بين المسؤولين الإداريين المدنيين المعينين في حزيران/يونيه الماضي وعددهم ٧٢ مسؤولا، نفهم أن سبعة فقط قد أوفدوا إلى مراكز عملهم. وقد انقضت ثلاث سنوات ونصف السنة منذ توقيع الاتفاق. وانقضت الجداول الزمنية المحددة في خريطة الطريق المبرمة في آذار/مارس ٢٠١٨ دون أن تُنفذ.

ونشعر بالتشجيع إزاء خطط الحكومة لعام ٢٠١٩، ونأمل أن تُكلل بالنجاح حتى يتمتع شعب مالي بمستقبل أكثر سلما وازدهارا. وكما أشارت الأمينة العامة المساعدة كيتا وحسبما تذكر الأطراف في الاتفاق، فإن مجلس الأمن قرر في الشهر الماضي وضع ثلاثة أفراد على قائمة الجزاءات التي تُعدها اللجنة

سائر الجهات الفاعلة المدنية والعسكرية هناك، مثل بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي والتي تقودها ألمانيا حالياً.

فيما يتعلق بالعملية السياسية، وكما هو الحال في أي بعثة لحفظ السلام في العالم، فإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لا يمكن لها في حد ذاتها أن تكون بديلاً عن الحلول السياسية الوطنية؛ بل يمكنها فقط أن تعضد عملية التنفيذ. كما أود أن أبرز التطورات الإيجابية التي عدتها أيضاً السيدة كيتا، مساعدة الأمين العام في إحاطتها الإعلامية، على سبيل المثال، في عملية التسريع في نزع السلاح. ومع ذلك، لا يزال يتعين إحراز المزيد من التقدم. في ميداني نزع السلاح والإصلاح الأمني.

أود أيضاً أن أشيد بالخطوات الإيجابية التي اتخذت لإشراك المرأة في عملية السلام. ومع ذلك، كما قال زميلي البريطاني من فوره، أعتقد أنه لا يزال يتعين فعل المزيد. وفي هذا السياق، أود أن أرحب بجماعة في المجلس بوزيرة الخارجية والتعاون الدولي في مالي، وهي وزيرة متفانية ومكرسة جداً ومتحمسة. من الرائع أن تكون معنا هنا. أود أن أشيد بها وبحكومتها للجهود التي تضطلع بها.

من المهم تعزيز قدرات الدولة، ولا سيما في وسط البلاد. واعرّف أن حكومة مالي قد أنجزت الكثير بالفعل في وسط البلاد، ولكن مره أخرى، كما قالت مساعدة الأمين العام كيتا في عرضها، لا تزال الحالة الأمنية في المناطق المركزية خطيرة. ويقتضي الأمر القيام بقدر كبير من العمل، ولكن كما قال آخرون هنا، نحن بحاجة إلى وثبة إلى الأمام لاستعادته الثقة بين السكان وأجهزه الدولة. أود أن أكرر هنا ما قلته في مناسبات أخرى بشأن التحدي الذي يشكله الإرهاب. وأشير دائماً إلى الدراسة التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧ وعنوانها: رحلة إلى التطرف في أفريقيا: دوافع التجنيد وحوافزه والمعطفات الحاسمة المفضية إليه، وتنص الدراسة صراحة

من المهم للغاية إجراء تحقيقات وافية في جميع انتهاكات حقوق الإنسان وكفالة العدالة والمساءلة.

في الختام، ترحب المملكة المتحدة بالخطوات التي اتخذت في الآونة الأخيرة لتعزيز الاستقرار في مالي. وقد حان الوقت الآن لاتخاذ مزيد من الإجراءات. ومن الضروري إحراز تقدم سريع في تنفيذ اتفاق السلام بطريقة كاملة وفعالة وشاملة للجميع، مع تكثيف جهود تحقيق الأمن السياسي والتنمية، ولا سيما في وسط مالي. والمملكة المتحدة على استعداد لدعم ذلك التقدم. ونكتف حالياً بتواجدنا الدبلوماسي في مالي والنيجر وتشاد. وقد نشرنا طائرات مروحية من طراز تشينوك لدعم عملية بارخان، التي توفر الدعم اللوجستي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأنفقت وزارتنا للتنمية الدولية ٣١٧ مليون دولار في أنحاء منطقة الساحل خلال فترة الأربع إلى الخمس سنوات الماضية، كما سنزيد المساعدات الإنمائية التي نقدمها زيادة كبيرة في السنوات القادمة.

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنسبة لألمانيا، فإن مالي بلد في غاية الأهمية. ونحن نشارك مشاركة مكثفة في عملية السلام وندعمها كما ندعم البلد منذ اندلاع الأزمة في عام ٢٠١٢. واليوم، تضم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أكبر عدد من الجنود الألمان المنتشرين ضمن قوات الأمم المتحدة، وهو ما يبرهن على التزامنا تجاه البلد.

كما أننا ندرك تماماً المشاركة الدولية للبلدان الأخرى. وأود أن أشيد بصفة خاصة بالأصدقاء الفرنسيين، وكذلك بما تبذله فرنسا وعملية بارخان من جهود من أجل تحقيق الأمن والتنمية في البلد. وأود أيضاً أن أرحب بالأمينة العامة المساعدة كيتا وأؤيد ما قالته تماماً من أن البعثة تؤدي دوراً أساسياً في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ولذلك، فإن البعثة جهة فاعلة رئيسية لتحقيق الاستقرار في مالي، جنباً إلى جنب مع

مالي، ونشكر السيدة بينتو كيتا، مساعدة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام على إحاطتها الإعلامية.

يسرنا أن الجبهة السياسية، والحالة الأمنية في مالي لا تزال مستقرة بصورة عامة. ونرحب بالجهود التي يبذلها باماكو وائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية الحركات الأزوادية (التنسيقية) الموقعة على تنفيذ اتفاق. ونأمل في مرحلة الإعداد للانتخابات المخطط انعقادها في آذار/مارس أن تتمكن من تقييم تنفيذ الأطراف لاتفاق السلام باتخاذ خطوات إضافية، ولا سيما في مجال نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، ومسألة إعادة الهيكلة الإقليمية والإدارية. وإذا تم تحقيق ذلك بنجاح، فإن الانتخابات البرلمانية المؤجلة حتى صيف عام ٢٠١٩، ستعقد في ظل ظروف أكثر مؤاتاة

نوه بالجهود التي تبذلها باماكو لاستعادة مؤسسات الدولة في شمال مالي. ومما شك فيه أن إنشاء ١٠ مراكز إدارية مؤقتة في كيدال وميناكا وتمبوكتو يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام. وفي رأينا أن استخدام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لدعم فعالية عمل هذه الهياكل الانتقالية سيساعد جدا في هذا الصدد. وينبغي للحكومة والبعثة أن تكونا أكثر نشاطا في جهودهما للتواصل مع الناس لكي يوضحا إلى أبناء الشعب جوهر ومعنى اتفاق السلام ودور ومهام بعثة الأمم المتحدة. وكما يبين الزمن، فإن التوقيع في تشرين الأول/. أكتوبر ٢٠١٨ على اتفاق السلام بين باماكو والممثل الخاص للأمين العام قد أدى دورا إيجابيا في العمل في مالي. وأن انضمام ائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية الحركات الأزوادية (التنسيقية) إليها قد أعطى زحما إضافيا إلى تنفيذ اتفاق السلام وخارطة الطريق.

ومهما يكن من أمر، نريد أن نذكر بأن فرض المزيد من الجزاءات الجديدة لا يساعد حقا على توحيد الأحزاب المالية حول الاتفاقات. وبينما نقر بالتقدم الإيجابي المحرز في التسوية المالية، نرى بأن علينا التزاما بأن نشير إلى الاتجاهات الأخرى

على أن الأسباب التي تدفع الشباب إلى الانضمام إلى الجماعة الإرهابية المتطرفة تشمل سوء الإدارة الحكومية، وانعدام التعليم والفقر والبطالة. تلك كلها حوافز على السير على طريق التطرف، ولا يزال يتعين على مالي التعامل مع كل ذلك. أود أن أكرر ما قلته من قبل: أننا نعترف بما يضطلع به رئيس وزراء حكومة مالي، ونحن بالطبع نفهم الصعوبات المتأصلة في تنفيذ كل هذا. أما فيما يتعلق بالبعثة المتكاملة، فنود أولا أن نرحب بالتقدم المحرز في زيادة سلامة حفظة السلام والحد من الإصابات. ونعترف أيضا بما قامت به الأمانة العامة في تنفيذ تقرير الفريق كارلوس البيرتو وجس سانتوس كروز بشأن تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ولا يزال يتعين فعل الكثير في ذلك المجال، ومسائل غيرها كثيرة، وألمانيا تدعم وتنفذ تقرير كروز على الصعيد الثنائي. ولا تزال البعثة تمثل المظلة الأمنية الرئيسية لجهود التنمية الإنسانية وتحقيق الاستقرار، وهي جهود تمس الحاجة إليها في الشمال. وعندما ناقش تجديد ولايتها، علينا أن نركز على أنها ولاية واقعية، ويمكن إنجازها وقادرة على تأمين المكتسبات التي حققناها في الشمال ونعتقد أنه ينبغي لنا أيضا أن نحسن من عملية التعويل على الطابع المدني - العسكري للبعثة، وأن نحسن من تواصلها مع بناء السلام المدنيين. وهذا ينطبق على جميع البعثات.

فيما يتعلق بأي جهود سلام تُبذل في مالي ومنطقة الساحل، علينا أن ننظر في جميع العوامل. وربما يتوقع المجلس هذا، بيد أنه يتعين علي أن أكرر بأن الآثار الأمنية المتعلقة بتغير المناخ في مالي واضحة، فيما يتعلق بالرعاة والمزارعين حيث يحصل صدام بينهما في أعقاب الجفاف وتغير المناخ. ولا يزال تغير المناخ يحفز على زيادة النزاع، ومن سوء الطالع أيضا أن هذا هو الحال في مالي.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي (تكلم بالروسية): نرحب بالسيدة كاميسا كامارا، وبوزارة الخارجية والتعاون الدولي في

هذه الجلسة. كما نود أن نعرب عن خالص تقديرنا للسيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون السياسية وبناء السلام، على إحاطتها الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في مالي. فقد كانت مفيدة، وسلطت الضوء أيضا على ما أحرز من تقدم كبير وعلى حجم العمل الذي لا يزال يتعين الشروع فيه.

ونرحب كذلك بحضور وزيرة الخارجية في مالي، السيدة كاميسا كامارا هنا بيننا، ونتطلع إلى الإحاطة الإعلامية التي ستقدمها.

وأود أن أركز في مداخلتي على الركائز الرئيسية الأربع التي تقوم عليها عملية السلام في مالي: العملية السياسية، والحالة الأمنية، والتعاون الإقليمي والتنمية الاقتصادية.

أولا، فيما يتعلق بالعملية السياسية، نشعر بالتشجيع حيال التطورات الإيجابية التي تحققت في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، حسب ما سجله تقرير الأمين العام (S/2018/1174) وأشارت إليه الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها اليوم من السيدة كيتا. نود أيضا أن نشيد بالرئيس إبراهيم كيتا على قيادته، ورئيس الوزراء مايجا على حشدتهما التأييد من أجل تنفيذ الاتفاق. وهذه مؤشرات إيجابية صوب تحقيق السلام.

ينبغي للمجلس أن يقدم تقييما إيجابيا لهذه التطورات المشجعة في مالي وأن يواكب البلد في الإبقاء على إطار زمني ضيق للغاية صوب التطبيع وإجراء الانتخابات في وقت لاحق من هذا العام.

وفي هذا الصدد، تدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى بذل كل جهد ممكن من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق السلام في مالي لعام ٢٠١٥ وميثاق السلام الذي وقع مؤخرا، ويتيح الفرصة لتنشيط عملية السلام في البلد. وكما نعلم، فإن هذه ليست أول عملية سلام في مالي، وعلينا، كمجتمع دولي، أن نوفر الدعم اللازم من خلال تهيئة بيئة مؤاتية للحفاظ على السلام.

هناك التي من سوء الطالع لا تبعث على التشجيع بنفس القدر. نحن نشعر بالقلق إزاء استمرار الزيادة في عدد الأعمال الإرهابية وتنفجج على فقدان حفظة السلام الذي ماتوا في مالي. وانتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق، والنزاعات بين الطوائف العرقية وبين المجتمعات في مالي لا تزال تضطرم. ووجود السلطات سيكون أساسيا لضمان حسمها حسما كاملا. وفي ذلك الصدد، نحيط علما بالنتائج التي حققتها بعثة الأمم المتحدة في المصالحة بين الأطراف المتحاربة.

كذلك نشعر بالقلق إزاء تردي الحالة الإنسانية. إذ أن أعداد الناس الذي يطلبون المساعدة قد ارتفع تقريبا إلى ضعف ونصف الضعف خلال السنة الماضية. وذلك غير طبيعي. ونهيب بالمانحين الخارجيين الاستجابة لتمويل النداء الإنساني فورا. وينبغي لنا أن نتذكر أنه في حالات اليأس والقنوط يتبقى الخيار الوحيد بالنسبة للشباب في مالي الانضمام إلى صفوف الإرهابيين، والمتطرفين والمجموعات الإجرامية. وفي ذلك الصدد، سيكون في غاية الأهمية ضمان بذل الجهود التي تحفز النشاط الاقتصادي واستعادة الخدمات الاجتماعية في المناطق الواقعة في وسط وفي شمال البلاد، وكفالة عدم التباطؤ في تلك الجهود.

نرحب بالحماس الذي تبديه حكومة مالي بأخذها زمام العملية والسير بهمة على الدرب المفضي إلى عودة الحالة السياسية والاستقرار الاقتصادي إلى المستوى الطبيعي. إن العنصر الليبي ما برح يؤدي دورا سلبيا في هذا المضمار. والصلات بين الإرهابيين الذين يعملون في مالي وفي المنطقة بشكل عام أخذت تزداد وضوحا. وفي ذلك الصدد، نؤيد بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في اتخاذها خطوات محددة لتشكيل قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ونأمل في تنامي دورها في ضمان الأمن الإقليمي.

السيد ماتنجيلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نود في البداية أن نعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على عقد

ثالثا، يمثل التعاون الإقليمي عنصرا حاسما في حالة مالي بالنظر للتحديات التي تواجهها في مجال الجريمة العابرة للحدود الوطنية والتهديدات الإرهابية، مما يبرز أن هذه الأزمة ليست أزمة تخص مالي فحسب. إن الأخطار التي تهدد المنطقة الأوسع أخطار داهمة إذا لم يتم التصدي للتحديات الراهنة في مالي وإنهاءها على وجه السرعة. وبالتالي، فإن تضامن المنطقة عنصر حاسم في إرساء سلام دائم في جميع أنحاء منطقة الساحل.

إن المجموعة الخماسية مثال ملموس على أسهام البلدان المجاورة في السلام والاستقرار في منطقتها. ولذلك، ينبغي بذل كل الجهود من جانب الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس، ودولها الأعضاء من أجل ضمان تأهيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بشكل كامل حتى تتمكن من تنفيذ ولايتها بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، فإننا نحيط علما بتوصية الأمين العام أن ينشئ المجلس مكتبا للأمم المتحدة معني بدعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وتبين الحالة في مالي التهديدات غير المتناظرة الشديدة التي يواجهها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة. وفي سياق هذه التهديدات، مثل الهجمات الإرهابية ضد موظفي الأمم المتحدة، يجب على مجلس الأمن أن يكفل تزويد هذه العمليات، أولا، بكامل احتياجاتها من الموارد؛ ثانيا، إسناد الولاية المناسبة لها من أجل الاستجابة للبيئات ذات السياقات المحددة حيث تُنشر فيها؛ وثالثا، أنها مجهزة تجهيزا كافيا لكي تحمي نفسها وتضطلع بولايتها.

رابعا، وأخيرا، أود أن أشدد على ضرورة التنمية الاقتصادية من أجل الحفاظ على السلام الذي نسعى إلى تحقيقه في مالي. فالناس بحاجة إلى الاستفادة من مكاسب السلام التي تنجم عن الاتفاق. ويحتاج الناس العاديون إلى الشعور بالتغيير والقدرة على كسب رزقهم.

لذلك، من المهم أن يدعم المجتمع الدولي أبناء شعب مالي من خلال الاستثمار الاقتصادي والاستثمار في الهياكل الأساسية

ونود أن نذكر بأن جمعيه الاتحاد الأفريقي قد رحبت، في مؤتمر قمتهما الحادي والثلاثين المعقود بنواكشوط في تموز/يوليه ٢٠١٨، ”بالمكاسب التي تحققت فيما يخص تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام ٢٠١٥“، وحثت على ”التقدم السريع بوصفه السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن الدائمين في البلد“. ورحبت الجمعية أيضا بالتقدم الذي أحرزته المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وأكدت من جديد التزام الاتحاد الأفريقي بالمساعدة في الاستجابة المنسقة على الصعيد الإقليمي في إطار عمليه نواكشوط وغيرها من الأطر الإقليمية.

ثانيا، فيما يتعلق بالركيزة الأمنية، فإننا نشعر بالتشجيع إزاء التقدم المحرز في تسريع وتيرة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن إصلاح القطاع الأمني. وعلاوة على ذلك، نشيد بالتدابير التي اتخذتها حكومة مالي لتحسين ظروف عمل الأجهزة الأمنية. ويرى وفد بلدي أن من الأهمية بمكان تزويد قوات الأمن في مالي بالقدرات اللازمة، وتجهيزها وتعزيزها من أجل التصدي للتحديات التي يواجهها البلد. ونعتقد أن هذا سيتطلب تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في البلد. علاوة على ذلك، ينبغي للقوة أن تحظى بثقة الشعب المالي قاطبة.

كما تنوه جنوب أفريقيا بالعمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والبلدان المساهمة بقوات في دعم تنفيذ اتفاق السلام فضلا عن توفير بناء القدرات لضمان الاستعادة التدريجية لسلطة الدولة والخدمات في جميع أنحاء مالي، بما في ذلك في وسط البلد.

علاوة على ذلك، يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما الشراكة المميزة بين البعثة المتكاملة والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في عملية استعادة السلام والاستقرار في مالي ومنطقة الساحل الأوسع نطاقا. وعلى نحو ما أقر به المجلس، تمثل هذه الشراكة تعاوننا إيجابيا بين عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعملية سلام إقليمية في أفريقيا.

الدولي أن يواصل تقديم الدعم والمساعدة إلى الحكومة لمضاعفة قدراتها الأمنية وقدراتها في مجال مكافحة الإرهاب، بحيث يتسنى للحكومة أن تتولى تدريجياً مسؤولية كفالة الأمن على الصعيد الوطني.

ويرتبط السلام والأمن في مالي ارتباطاً وثيقاً بالحالة الأمنية العامة في المنطقة المحيطة. ومن الضروري اتباع نهج شامل والمشاركة في التعاون الإقليمي بغية كبح الأنشطة الإرهابية داخل مالي وحوّلها. وترحب الصين بالجهود التي تبذلها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لتتولى زمام الكفاح ضد الإرهاب في المنطقة، فضلاً عن التهديدات الأمنية الأخرى. ونشيد بكل ما تظطلع به الأمم المتحدة والبعثة من عمل لدعم القوة المشتركة.

ثالثاً، يجب أن نؤيد ما تظطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من عمل حالياً. وقد أدت البعثة والممثل الخاص للأمين العام، النظيف، دوراً هاماً، وبذلاً جهوداً جبارة للحفاظ على استقرار مالي وتعزيز قدراتها الأمنية. وقدّمنا الكثير في سبيل مساعدة عملية السلام في مالي. ونحن حريصون على أن تواصل البعثة انخراطها وعملها عن كثب مع الحكومة وتقديم إسهامها الفعال.

وتحيط الصين علماً بالتدابير الحازمة التي اتخذتها الأمانة العامة والبعثة لتحسين ضمان سلامة وأمن حفظة السلام. ونشجع البعثة على مواصلة تعزيز أمن موظفيها والتأكد من أن جميع المعدات اللازمة لضمان الأمن متوفرة، فيما تزيد تواصلها مع البلدان المساهمة بقوات والجهات المانحة، بحيث تكون البعثة مجهزة جيداً وممولة تمويلاً كافياً للوفاء بولايتها وممارسة الدفاع عن النفس.

وتؤيد الصين بقوة تحقيق السلام والتنمية في مالي. إن الصين بلد هام مساهم بقوات في البعثة المتكاملة، إذ تساهم بأكثر من ٤٠٠ من حفظة السلام الصينيين الذين يضطلعون

الذي من شأنه أن يساعدهم في التغلب على التحديات التي تواجههم في الوقت الحالي. وسيسهّم ذلك ليس في استقرار مالي واستقرار المنطقة فحسب، بل أيضاً في إيجاد قارة أفريقية تنعم بالسلام والازدهار.

ونشكر فرنسا على البيان الصحفي ونكرر أننا نؤيدها، كما هو الحال دائماً.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين ترحب بحضور وزيرة الخارجية كامارا. كما نشكر الأمانة العامة للمساعدة كيتا على إحاطتها الإعلامية.

منذ أن تولى الرئيس كيتا منصبه، ظل ملتزماً بمهمة مواصلة عملية السلام في مالي. وتشيد الصين بما بذلته حكومة مالي وشعبها من جهود كبيرة من أجل تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي ما حققه من تقدم إيجابي. ومع ذلك، فإن الحالة في شمال مالي ووسطها تزداد سوءاً، مع تفشي الأنشطة الإرهابية التي لها تأثير خطير على عملية السلام في البلد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم السلام والتنمية في البلد.

أولاً، ينبغي لنا مساعدة جميع الأطراف في مالي في تنفيذ اتفاق السلام. ويحدونا الأمل أن تعزز الأطراف الموقعة الزخم الإيجابي الحالي، وأن تواصل تعزيز الثقة المتبادلة وتنفيذ جميع أحكام الاتفاق بغية المشاركة معاً تنمية مالي وتعميرها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد مالي على بناء قدراتها في مجالي التنمية والحكومة، على أساس احترام استقلال مالي وسيادتها وسلامتها الإقليمية

وينبغي لنظام الجزاءات في مالي أن يهدف إلى دعم العملية السياسية بما يتفق تماماً مع ولاية المجلس.

ثانياً، يجب أن نساعد مالي على تعزيز بناء قدراتها الأمنية، من أجل مواجهة التحديات الأمنية المتزايدة التعقيد في شمال مالي ووسطها وبناء على طلب الحكومة المالية. وينبغي للمجتمع

انتخابات تشريعية سلمية وشفافة وشاملة للجميع، فضلاً عن أنها تفضي إلى مزيد من التماسك الاجتماعي.

ثانياً، فيما يتعلق بمكافحة انعدام الأمن، نلاحظ مع القلق حالة استمرار العنف وعدم الاستقرار في مناطق مختلفة من البلد، ولا سيما في وسط مالي، وهو ما يتضح من الحالة الإنسانية الخطرة. ونؤيد الجهود المبذولة لتعزيز القوات المسلحة المالية، من أجل تزويدها بالقدرات التقنية والتدريبية التي ستتمكنها من مواجهة الجماعات الإرهابية والمتمردة، فيما تعول أيضاً على ثقة السكان ودعمهم. ومن الأمور التي لا تقل أهمية تعزيز المراقبة الوطنية على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تتسبب في استمرار دوامة العنف. ونعتقد أن من الأساسيات أيضاً أن تُكتمل تلك الأعمال بإنشاء نظام قضائي مستقل يمكنه التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، فضلاً عن الإسهام في مكافحة الإفلات من العقاب والإخضاع للمساءلة عن الجرائم المختلفة، مثل الاختطاف والعنف الجنسي والعنف القبلي.

ثالثاً، فيما يتعلق بتعزيز التنمية المستدامة، فإننا نبرز الجهود التي تبذلها الحكومة المالية لوضع الإطار الاستراتيجي اللازم لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة، والدعم الذي يقدمه صندوق لجنة بناء السلام لتنفيذ مشاريع ترمي إلى بناء مجتمع سلمي وشامل للجميع. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء التفاوت القائم بين العاصمة باماكو والمناطق الأخرى من البلد على صعيد الأداء الاقتصادي. ولن يكون تحقيق السلام المستدام ممكناً إلا من خلال اتباع نهج جامع يشمل التحسينات في مجالات الأمن، والحوار السياسي، وسيادة القانون باعتبارها شروطاً أساسية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

ونعتقد أيضاً أنه لا غنى عن تعزيز التدابير التي تشمل زيادة مشاركة المرأة وتمكينها. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء فريق عامل معني بمشاركة المرأة في عملية السلام، بقيادة بعثة الأمم

بواجباتهم في البعثة، على نطاق مجموعة واسعة من المهام، مثل العاملين في المجال الصحي والمهندسين وحراس الأمن وغيرهم. وقد نالت قدرتهم على النهوض بمهامهم الإشادة على نطاق واسع. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي لتسهم في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في مالي.

السيد ميثا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالفرنسية): إننا نقدر عقد هذه الجلسة ونشكر الأمانة العامة المساعدة بينتو كيتا على إحاطتها الإعلامية. وبالمثل، نرحب بحضور وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في مالي، معالي السيدة كاميسا كامارا. ونحن ممتنون لحضورها الذي يعد دليلاً على دعم حكومتها لعملية السلام.

(تكلم بالإسبانية)

ونقر بما تم تحقيقه من خطوات في الآونة الأخيرة في مالي، بما في ذلك إنشاء إدارات مؤقتة على مستوى المقاطعات، وتنفيذ عملية معجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإدماج. كما نبرز إنشاء وزارة المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وتعتقد بيرو أن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي تنفيذاً كاملاً ينبغي أن يظل أولوية بالنسبة لحكومة مالي وشعبها، بدعم من المجتمع الدولي. واستناداً إلى هذا التقدم المحرز، من الضروري أن توحد جميع الأطراف جهودها لبلوغ ثلاثة أهداف أساسية نرى أن من المهم أن تحظى بالأولوية.

أولاً، فيما يتعلق بالعملية السياسية، نعتقد أن من الضروري العمل دون تأخير لتحقيق الإصلاحات السياسية والمؤسسية اللازمة لتحسين الحوكمة والأمن والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) وفي ميثاق السلام. ومن الأمور الملحة أيضاً المضي قدماً بالإصلاحات المتعلقة بمراجعة الدستور، وتحقيق اللامركزية، ودعم سيادة القانون. وتعد هذه العناصر أساسية لإجراء

المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وعلى نفس المنوال، نعتقد أن إشراك الشباب في تحديد مستقبل بلدهم وبنائه أمر بالغ الأهمية.

وفي الختام، نود أن نقرّ بدور القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في تعزيز الاستجابة الإقليمية للإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك العمل الجريء الذي تضطلع به قوات البعثة في ظل ظروف وبيئات عمليات صعبة بشكل خاص. ونؤكد مجدداً دعمنا القوي للجهود التي يبذلها المجلس وغيره من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لتحقيق السلام المستدام في مالي، الذي لن يكون ممكناً إلا بقيادة حاسمة وحازمة يتولاها المالئون أنفسهم.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضاً أن أشكر الأمانة العامة المساعدة كيتا على إحاطتها الإعلامية الشاملة بشأن آخر ما استجد في الحالة في مالي، كما أود أن أعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وكذلك لجميع أفراد البعثة لما يضطلعون به من عمل من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في مالي. كما أرحب في القاعة بوزيرة خارجية مالي، معالي السيدة كاميسا كامارا.

وتمشيا مع القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، أود أن أبرز ثلاث نقاط مهمة فيما يتعلق بدعم عملية السلام والتنمية في البلد.

أولاً، ترحب إندونيسيا بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وإن إنشاء إدارات مؤقتة في شمال مالي والتعجيل بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإدماج، دليل على ما تحمله جميع الأطراف الموقعة من نوايا حسنة للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق. وإلى جانب ذلك، نعتقد إندونيسيا أنه ينبغي تسريع وتيرة التقدم إذا ما أردنا بلوغ الموعد النهائي المحدد بتاريخ آذار/مارس ٢٠١٩. وينبغي التركيز على الأحكام الرئيسية، بما في ذلك أداء السلطات المؤقتة مهامها على نحو

فعال، وإعادة الهيكلة الإقليمية والإدارية، وتفعيل آلية تنسيق العمليات، وإنشاء منطقة التنمية المعنية بالمناطق الشمالية.

وأحطنا علماً بتأجيل الانتخابات التشريعية إلى عام ٢٠١٩ ونأمل أن تُجرى الانتخابات بصورة سلمية وشفافة وموثوقة وشاملة للجميع. ولا يسعنا المبالغة في أهمية العملية السياسية لتحقيق المصالحة الوطنية والتعمير. ولذلك، نأمل من جميع الأطراف أن تواصل إبداء الإرادة السياسية من أجل ضمان تنفيذ الاتفاق في إطار الجدول الزمني المحدد.

ثانياً، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في مالي، على النحو المفصل في تقرير الأمين العام (S/2018/1174). ونلاحظ مع القلق استمرار الهجمات غير المتناظرة التي تستهدف البعثة على يد جماعات مسلحة، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام، فضلاً عن زيادة الحوادث التي تنطوي على استخدام الأجهزة المتفجرة المرشحة.

إننا نرى أنه من الأهمية بمكان تعزيز القدرات ومعالجة النقص في المعدات وضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. ونشيد بحفظه السلام الذين فقدوا أرواحهم وترحم عليهم، فضلاً عن أولئك الذين لا يزالون يخاطرون بحياتهم يوماً، حتى الآن. نحن في إندونيسيا نفتخر بوجود قواتنا لحفظ السلام في الميدان، لمساعدة إخواننا وأخواتنا في مالي.

وبالإضافة إلى ذلك، من المهم أن يعزز المجتمع الدولي قدرات أجهزة إنفاذ القانون في مالي، بما في ذلك أفراد الشرطة، في جملة أمور، من خلال التدريب وبناء القدرات. إننا نقدر الجهود المبذولة لتعزيز المساعدة التقنية للوحدة المتخصصة في مالي المكلفة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، على النحو المبين في تقرير الأمين العام. ونرى أيضاً أنه ينبغي تعزيز قدرة الدولة لضمان بسط سلطة الدولة في جميع الأماكن، وتهيئة بيئة آمنة للمدنيين والحد من تأثير التطرف والإرهاب المصحوبين بالعنف.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية):
أود أن أبدأ ببيان اليوم بالإعراب عن رفضنا الشديد وإدانتنا للهجوم الإرهابي الذي وقع في مجمع دوسيت في نيروبي الذي أسفر عن مقتل ١٤ شخصا على الأقل وسقوط العديد من الجرحى. إننا نعرب عن عميق مواساتنا لحكومة وشعب كينيا على الأرواح التي أزهقت، ونقدم تعازينا إلى الأسر المتضررة.

ولما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها منذ أن بدأت الجمهورية الدومينيكية رئاستها، أود أن أهنيكم شخصيا سيدي، على توليكم باقتدار رئاسة إدارة جدول أعمال مجلس الأمن هذا الشهر. وأثني مرة أخرى على وفد كوت ديفوار على الطريقة المقتردة والناجحة للغاية التي ترأس بها المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. كما أرحب بالأعضاء المنتخبين الجدد في المجلس الذين انضموا إلينا في عملنا النبيل للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

ونرحب في نيويورك، بمعالي السيدة كاميسا كامارا، وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

(تكلم بالفرنسية)

أتمنى لها كل النجاح في منصبها الذي ينطوي على مسؤولية كبيرة وأتمنى لها إقامة سعيدة في نيويورك. وأشكرها كثيرا على إحاطتها.

(تكلم بالإسبانية)

كما أكدت الوفود التي أخذت الكلمة قبلي، لا يزال غياب سلطة الدولة في وسط وشمال مالي، عواقب أمنية. وعلى الرغم من الدعم والتعبئة الدولية القوية للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، لا تزال الحالة في البلد مقلقة للغاية. لا تزال الحالة الأمنية في شمال ووسط مالي حرجة. فهناك عنف قبلي مستمر بين المجموعات العرقية، ولا سيما الفولاني، وبامبارا، ودوغون. ولم يتم احترام وقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلنته ميليشيا دوغون دان نان أمباساجو في شهر تشرين الأول/

كما تشعر إندونيسيا بقلق عميق إزاء الأوضاع الإنسانية وأوضاع حقوق الإنسان في مالي، التي لا تزال محفوفة بالمخاطر وفي تدهور. وبالنظر إلى الترابط القائم بين القضايا، نعتقد أنه من الأهمية بمكان اعتماد نهج متكامل وشامل بقدر أكبر، بما في ذلك عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والتحديات الأمنية في مالي. وفي هذا الصدد، هناك حاجة ماسة إلى المساعدة على تحقيق التنمية والانتعاش الاقتصادي، وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لبرنامج التنمية في مالي لتمكينها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن التنمية الاقتصادية تتماشى مع الحفاظ على السلام، وهذه خطوة مهمة لمساعدة مالي على أن تصبح آمنة ومأمونة.

ثالثا، للسلام والاستقرار في مالي تأثير مباشر على بقية المنطقة. وهذا واضح بالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود للعديد من القضايا، بما في ذلك أنشطة الجماعات المسلحة، فضلا عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات. لذلك، نرى أنه لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في مالي إلا من خلال تعزيز التعاون فيما بين جميع بلدان المنطقة. ومن المهم بنفس القدر دعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لأنها في وضع أفضل لمعالجة مسألتنا السلام والأمن الإقليميين. ويجب تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لهذا الغرض، بما في ذلك التعاون مع أعضاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وفيما يتعلق بمشاركة الأمم المتحدة في مالي، نرحب بوضع إطار استراتيجي متكامل. ونعتقد أن الاعتبارات المتعلقة بأي مشاركة مستقبلية من جانب الأمم المتحدة في مالي، بما في ذلك التعديل المحتمل للبعثة المتكاملة، ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الأولويات الوطنية والقدرات المؤسسية لمالي. ونرى أن هذا مهم لضمان الحفاظ على التقدم المحرز حتى الآن، مع كفاءة الاستقرار الطويل الأجل للبلد. ولا تزال إندونيسيا ملتزمة بالقيام بدور بناء في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في مالي.

على جهودها لضمان التنفيذ الكامل للاتفاق. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود الحكومة لأن حل الوضع الحالي في هذا البلد الشقيق يكمن في التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الذي يشكل الحل.

وعلى طريق إحلال السلام والاستقرار في مالي، من المهم أن تدرك جميع الأطراف الفاعلة السياسية والأطراف الموقعة الأخرى أن الوقت الحالي ليس وقت التراجع أو تقويض التقدم المحرز بعد سنوات طويلة من الصراع. بدلا من ذلك، عليها أن تعقد العزم على إعطاء الأولوية لجميع المبادرات التي تهدف إلى ضمان مستقبل مزدهر لشعب مالي ودعمها. وفي هذا الصدد، من الضروري الإشارة إلى أن الميثاق من أجل السلام يعبر عن التزام الأطراف بإعطاء زخم قوي لتنفيذ اتفاق السلام ويجفز تعزيز الطابع الشامل للجميع، للعملية السياسية.

ولذلك فإننا نؤكد على أهمية إشراك جميع الجهات السياسية والاجتماعية المرتبطة بالحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق في عمليات صنع القرار بشأن الإصلاحات السياسية والمؤسسية. ونعتقد أنه من المناسب دائما، عند النظر في الحالة في مالي وفي منطقة الساحل، التأكيد على الصلة بين الأمن والحوكمة والتنمية، من بين عوامل أخرى، لأنه لن يتسنى دحر الإرهاب تماما في الأمد البعيد إلا بمعالجة أسبابه الجذرية.

ووفقا للبيان الصحفي الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، نعيد تأكيد الطابع المتعدد الأبعاد للتحديات التي تواجه مالي والمنطقة، إذ أن مكافحة التهديد الإرهابي تتطلب نهجا شاملا يحشد الجهود المبذولة في مجال الأمن والتنمية المستمرة وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكان المنطقة التي تشهد الأنشطة الإرهابية، التي تغذيها الظروف الهشة والصعوبات، لا سيما في صفوف الشباب. وهذا النهج يجب أن يكون جزءا من الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للتطرف.

أكتوبر ٢٠١٨ واستمرت الاشتباكات. وتستغل الجماعات الإرهابية هذه التوترات لزيادة التجنيد ومحاولة اكتساب الشرعية في مجتمعاتها المحلية.

وتود جمهورية غينيا الاستوائية مرة أخرى أن تدين بقوة الهجمات المستمرة التي ترتكب ضد ذوي الخوذ الزرق وموظفي الأمم المتحدة والقوات المسلحة المالية، وقبل كل شيء المدنيين. إننا نعرب عن امتناننا ونشيد إشادة مستحقة بجميع قوات الدفاع، الوطنية والدولية على حد سواء، التي تشارك في الجهود البطولية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في مالي وفي جميع أنحاء منطقة الساحل.

وينبغي التأكيد على أنه منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في عام ٢٠١٣، فقد ١٠٦ من حفظة السلام حياتهم، إلى جانب أفراد من الجيش المالي والسكان المدنيين. وبالرغم من الظروف الصعبة، فإننا نرحب بجهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ونبرز تصميمها على بناء السلام وتعزيز التماسك الاجتماعي عن طريق تمويل وتنفيذ مشاريع مختلفة، مثل بناء وتطوير البنية التحتية الزراعية في منطقة غاو مؤخرا.

وبالنظر إلى السياق غير المشجع الذي وصفته، فإننا نشجع حكومة مالي، وائتلاف الجماعات المسلحة، وتنسيقية حركات الأزواد على الإسراع بتنفيذ الأحكام الرئيسية لاتفاق السلام، التي يؤكد عليها القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨). وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بتنفيذ العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإدماج، التي ينبغي أن تسمح للجيش بأن يكون على استعداد وجاهزية أفضل لتعزيز الأمن في شمال ووسط مالي، حيث ينشط الجهاديون. كما نرحب بإنشاء وزارة مكرسة للوثام الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية، وهو ما يعكس بإخلاص الإرادة السياسية لباماكو لإضفاء الطابع المؤسسي

أولاً، فيما يتعلق بالعملية السياسية، نشيد بالخطوات التي اتخذتها حكومة مالي وائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية الحركات الأزدادية للوفاء بالتزاماتها المتبقية بموجب اتفاق السلام والمصالحة في مالي، بما في ذلك إنشاء وزارة للوفاء الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية. بيد أنه لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين من دون تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى مضاعفة جهودها لتنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق من أجل تحسين الظروف الأمنية وتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وسيتطلب التنفيذ الكامل والسريع للاتفاق دعماً قوياً من جميع شرائح المجتمع المالي. ونرحب، في ذلك الصدد، بالتأييد الواسع النطاق للميثاق من أجل السلام، الذي وقعته بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والحكومة. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى مشاركة الحكومة في جهودها الرامية إلى المضي قدماً في الإصلاحات السياسية والمؤسسية الحاسمة اللازمة لتحسين الحوكمة والحفاظ على السلام. ويظل إدماج الأفراد ومشاركتهم المحدية، ولا سيما النساء والشباب، أمراً ضرورياً لتأمين التقدم الذي أحرز بالفعل.

ثانياً، لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الأمنية في مالي، ولا سيما في المنطقة الوسطى. ويجب التعجيل بمعالجة هذه الحالة من خلال نهج أكثر تكاملاً وشمولاً، وذلك لمنع حدوث المزيد من التدهور. ومن ثم، ندعو الحكومة إلى مضاعفة جهودها لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع والتصدي للتحديات الأمنية في المناطق المتضررة. ويحدونا الأمل في أن يثبت تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية الملائمة - بما في ذلك الخطة الأمنية المتكاملة للمنطقة الوسطى - فعاليته في هذا السياق.

وندين بشدة الهجمات التي شُنت على المدنيين في قرية كولوغون بول في مالي وندعو إلى محاسبة الجناة. وإذا أردنا

ونكرر التأكيد على الدور الحاسم لبرامج تمكين المرأة وتعليم الفتيات في الجهود الطويلة الأجل الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف والإرهاب.

ختاماً، أشيد إشادة صادقة بالعمل الدؤوب والجدير بالثناء الذي يقوم به فخامة الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا وحكومة مالي من أجل عودة الاستقرار واستعادة سلطة الدولة في مالي. ومن بين نتائج هذا الجهد الوضع في كيدال، في شمال مالي، حيث تمكنت جميع الأحزاب السياسية من العمل معاً أثناء الانتخابات الرئاسية الأخيرة للترويج لبرامجها السياسية في جو من السلام والوفاء التامين.

(تكلم بالفرنسية)

ونود كذلك أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا لفرنسا على عملية بارخان، التي تدعم مالي في بذل هذه الجهود.

(تكلم بالإسبانية)

ونود، في ذلك الصدد، أن نشكر ونهنئ السيدة كيتا على جهودها والإحاطة التي قدمتها إلينا وعلى عملها في سياق بعثة السلام من أجل تحقيق السلام في مالي.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمانة العامة المساعدة بينتو كيتا على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات عن التطورات الأخيرة في مالي.

(تكلمت بالفرنسية)

وكذلك أرحب بحضور معالي السيدة كاميسا كامارا، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

(تكلمت بالإنكليزية)

أود أن أركز بياني على ثلاث مسائل: العملية السياسية؛ والحالة الأمنية؛ وحقوق الإنسان والحالة الإنسانية.

ويرحب وفد بلدي بحضور السيدة كاميسا كامارا، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في مالي، ونعرب لها عن أحر التهاني على تعيينها في منصبها الرفيع، علاوة على تمنياتنا الحارة لها بالنجاح في المهمة السامية المسندة إليها.

ونشكر السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون السياسية وبناء السلام، على عرضها الممتاز لتقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي (S/2018/1174)، فضلا عن الدعم المتعدد الأوجه لبعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في سعيها إلى تحقيق السلام الدائم والاستقرار في ذلك البلد، وفقا للقرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨).

يقتضي تقرير الأمين العام من وفد بلدي التعليق على الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية في مالي.

تشير كوت ديفوار باهتمام إلى تقييم الأمين العام للإجراءات التي اتخذتها الأطراف المالية من أجل تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة المنبثق عن عملية الجزائر، والذي يظل ضروريا للتوصل إلى وضع نهاية دائمة للأزمة في مالي. وهي ترحب، في ذلك الصدد، بإنشاء وزارة للوثام الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية بوصفها أداة مؤسسية ستؤدي إلى تحسين تنسيق العمل الحكومي في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة.

وبلدي يحث الجهات السياسية الفاعلة في مالي، فضلا عن المجتمع المدني، على مواصلة تنسيق جهودها لتحقيق عودة دائمة للسلام والاستقرار في مالي، لا سيما في المنطقتين الشمالي والوسطى.

وهناك بوادر مشجعة، منها ميثاق السلام الموقع في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، الذي يدعو إلى نصح أكثر شمولاً لعملية السلام، وكذلك تعهد الجماعات المسلحة الموقعة بالالتزام بعملية معجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعملية

للحالة في مالي أن تتحسن، سيكون من الضروري تنفيذ اتفاق السلام تنفيذاً فعالاً. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا. ثالثاً، وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، لا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان، ولا سيما في وسط البلد في منطقتي سيغو وموبتي، وكذلك على طول حدود مناطق تمبكتو وغاو وميناكا، حيث لا تزال ترد تقارير عن انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان. وأود أن أكرر التأكيد على أنه يجب على جميع القوات العسكرية الوطنية والدولية العاملة في مالي أن تكفل الامتثال في عملياتها للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وينبغي عدم ادخار أي جهد لمحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

ويساورنا القلق كذلك إزاء تدهور الحالة الإنسانية. فلا تزال إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والمساعدة، مثل الغذاء والمياه والصرف الصحي والمأوى، فضلا عن التعليم والرعاية الصحية، محدودة وتحفها المصاعب. ولذلك، فإننا ندعو الجهات الموقعة وغيرها من الجماعات المسلحة إلى الانخراط في حوار مع الممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد صالح النظيف، وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل تحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

في الختام، ما من شك في أن استقرار مالي يظل عاملاً أساسياً لاستقرار منطقة الساحل بأكملها. ولذلك، تشيد بولندا بالممثل الخاص النظيف على قيادته الممتازة، وبجميع أفراد الأمم المتحدة المدنيين والنظاميين على مواصلتهم العمل الجاد في بيئة ملأى بالتحديات.

السيد إييو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): بداية، وعلى غرار وفد غينيا الاستوائية، أود أن أقدم تعازي وفد بلدي إلى حكومة كينيا وشعبها في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع أمس وأودى بحياة العديد من الضحايا.

المخصصة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، مما أتاح إدماج المقاتلين من الجماعات الموقعة على الاتفاق، وهم بدورهم، سيكفلون أمن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تحت إشراف اللجنة الفنية المعنية بالأمن، ويشاركون في العمل المسلح ضد الجماعات الإرهابية.

إن الحالة الإنسانية المزرية التي يمكن أن تؤثر على ٧,٢ ملايين شخص في عام ٢٠١٩، وفقا لتقرير الأمين العام، ما زالت تشكل مصدر قلق بالغ. وفي هذا الصدد، ترحب كوت ديفوار بالمساعدة المقدمة من الوكالات المتخصصة. ومع ذلك، ما زلنا مقتنعين بأن الاستجابات المتعددة الأوجه للتحديات الإنسانية يجب أن تكون جزءا من نهج يقوم على النهوض بالتنمية الاقتصادية، بما في ذلك مكافحة الفقر والبطالة - وهي الأسباب العامة الكامنة وراء انعدام الأمن وعدم الاستقرار في منطقة الساحل. وفي هذا الصدد، من المناسب أن نرحب بإطلاق التحالف من أجل الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، التي تهدف إلى تكثيف دعم دول المنطقة وتنسيقه على نحو أفضل من أجل تحقيق رخاء مشترك وبيئة آمنة في شمال مالي ومنطقة الساحل.

وبلدي يثني على الجهود المشتركة للدول الأعضاء في المجموعة الحماسية لمنطقة الساحل والمأنحين الدوليين، الأمر الذي جعل من الممكن، في المؤتمر المعقود في نواكشوط في ٦ كانون الأول/ديسمبر، تعبئة ٢,٤ بليون يورو لتمويل المشاريع الأربعين الرئيسية المدرجة في برنامج الاستثمارات ذات الأولوية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠.

إن البعثة المتكاملة، وهي ركيزة أساسية للإطار الأمني الحالي في مالي والمنطقة، تستحق الدعم المستمر من مجلسنا. وتكامل عملها مع مختلف القوى المعنية، أي القوات المسلحة المالية، والقوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس، وعملية برخان والبعثات الأوروبية، يشكل أحد الأصول الرئيسية في مكافحة

تكامل آلية تنسيق العمليات في غاو وكيدال وتمبكتو. وفي هذا السياق، من الضروري أن تحظى جهود الجهات الفاعلة المحلية بالدعم المستمر من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمراقب المستقل، وعليهما أن يحافظا على مستوى مشاركتهما في دعم السلام في مالي. وبلدي يشجع السلطات المالية على الاستفادة من الزخم الإيجابي للانتخابات الرئاسية، بهدف تنظيم الانتخابات التشريعية، مما سيزيد من ترسيخ الديمقراطية في مالي.

وعلى الصعيد الأمني، تتشاطر كوت ديفوار الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام بشأن الحالة في المنطقتين الشمالية والوسطى من مالي، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص المحميات التي تشنها الجماعات المتطرفة والحوادث المتكررة للعنف المجتمعي التي تقوض التوازن الاجتماعي، وهو أساس التعايش السلمي بين شعوب المنطقة. إن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المتطرفة وظهور جماعات الدفاع الذاتي يقوض بلا شك جميع الجهود التي تبذلها حكومة مالي والمجتمع الدولي لاستعادة السلام والاستقرار في تلك المناطق.

وهذا الوضع يتطلب اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجلس لإعادة نشر الشرطة والمؤسسات القضائية لتمكين الدولة المالية من الاضطلاع بوظائفها السيادية بالكامل. ولذلك، تدعو كوت ديفوار إلى استمرار دعم البعثة لبناء قدرات القوات المسلحة والشرطة المالية، فضلا عن إعادة نشرها لضمان حماية المدنيين في المناطق المتضررة. ويجب أن تقترن تلك التدابير بتعزيز المؤسسات القضائية، لا سيما تلك المتخصصة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

ومن المهم أيضا إعطاء زخم أكبر لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني، وهي أساسية للحد من العنف وبناء الجيش المالي كأداة لتحقيق السلام والاستقرار. ولهذا الغاية، يرحب بلدي بإطلاق العملية المعجلة

أفراد البعثة، جنوداً ومدنيين، ونحیی أولئك الذين دفعوا الثمن الغالي وجميع الجنود والمدنيين وأسرههم الذين يضحون يومياً من أجل إحلال السلام والاستقرار لشعب مالي.

وبالإضافة إلى تلك الهجمات ضد بعثة الأمم المتحدة، ما زلنا نشهد أعمال عنف شائنة ضد المدنيين وقوات الأمن، لا سيما في وسط البلد. والولايات المتحدة تدين بشدة الجماعات الإرهابية وما يسمى جماعات الدفاع الذاتي لهذا العنف المتزايد. وإذ نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة لمعالجة الحالة الأمنية المتدهورة في وسط البلاد، ندعو حكومة مالي والبعثة المتكاملة إلى تكثيف الجهود لحماية المدنيين والعمل على إنهاء النزاع القبلي وسرعة مساءلة المسؤولين عن تلك الأعمال العنيفة وتقديمهم إلى العدالة.

إن كل مدني أو جندي من حفظة السلام أو عضو في قوات الأمن يُقتل أو يُجرح إنما يؤكد ضرورة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي بالكامل وتنفيذ أحكام القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) على وجه السرعة. والولايات المتحدة تدرك أن بعض التقدم قد أحرز منذ الانتخابات الرئاسية التي عقدت في الصيف الماضي. ونثني على إنشاء ١٠ إدارات مؤقتة على مستوى المقاطعات، وزيادة التنسيق بين الحكومة والأطراف الموقعة. كما نثني على العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتكامل عناصر آلية تنسيق العمليات في غاو وكيدال وتمبكتو. ومع ذلك، فإننا نتفهم حدوث بعض المشاكل المتعلقة بالأحوال المعيشية والخطوات التالية لتلك الوحدات. ونتطلع إلى سماع المزيد عن خطط حكومة مالي لاستخدام مقاتلي الجماعات المسلحة المنضمين حديثاً لتأمين شمال مالي.

ونحن نشعر بالإحباط وخيبة الأمل لعدم بذل الكثير لتنفيذ الأحكام المبينة في الفقرة ٤ من القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) على وجه السرعة. ففي تشرين الأول/أكتوبر، أوضحنا بجلاء (انظر S/PV.8376) أن القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) يطالب

الإرهاب والجريمة المنظمة في جميع أنحاء المنطقة. ولذلك، نرى ضرورة تعزيز قدرتها على الرد الفعال، بل وحتى توقع الهجمات ضد أفرادها المدنيين والعسكريين.

إن الهجمات الإرهابية التي تمتد إلى البلدان المجاورة تذكرنا بأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية مسألة تتعلق بالأمن الإقليمي تتجاوز حدود مالي. ولتلك الغاية، يتطلب الأمر بذل جهود منسقة من قبل جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية.

وكوت ديفوار ترحب بوحدة المجلس واستمرار تعبئة المجتمع الدولي دعماً للبعثة المتكاملة، فضلاً عن الدعم اللوجستي والعملي للقوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس، وفقاً للقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧). ونكرر دعوتنا لمجلس الأمن إلى تعزيز دعمه لحكومة مالي.

في الختام، تكرر كوت ديفوار تأكيد اقتناعها وثقتها بشعب مالي وحكومتها لجعل تطوع الشعب المالي إلى السلام والاستقرار والرخاء حقيقة واقعة. ونؤيد البيان الصحفي الذي اقترحه فرنسا.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد، السيدة كيتا، على إحاطتها الإعلامية اليوم. وأود أيضاً أن أشكر وزيرة الخارجية، السيدة كامارا، على مشاركتها في جلسة اليوم.

من المؤسف أنها كانت فترة صعبة للغاية تلك المشمولة بالتقرير بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، شهدت البعثة مقتل اثنين من حفظة السلام وإصابة ٤٢ آخرين، وقتل ثلاثة متعاقدين وجرح تسعة. إنها تذكرة أليمة للحاضرين منا في هذه القاعة بأن البعثة ما زالت تؤدي أخطر مهمة لحفظ السلام في العالم. والولايات المتحدة تدرك المخاطر التي يواجهها

عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة نشر جزء من الإدارة الإقليمية في الأجزاء الشمالية من البلد. وأرحب أيضا بإنشاء الفريق العامل المعني بمشاركة المرأة في عملية السلام، بقيادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بوصفه خطوة نحو تنفيذ الاتفاق بطريقة أكثر شمولاً. ومن الضروري أيضا كفالة استدامة التدابير المتخذة في تنفيذ اتفاق السلام وأن يتوفر التمويل اللازم له لضمان استدامته.

أخيراً، ونظراً لأهمية اتفاق السلام، أود أن أشدد على ترحيب بلجيكا بالجزءات المفروضة على من يحولون دون تنفيذ الاتفاق. ولن تعارض بلجيكا فرض جزاءات جديدة في المستقبل عند الاقتضاء.

وأود أن أشدد على شرطين أساسيين لعودة السلام الدائم: احترام حقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب تحديداً. ولا يزال جزء من منطقتي موبتي وسيغو في وسط مالي متضرراً من أعمال العنف التي لا توجد أي بوادر لانحسارها. وعلاوة على الأعمال الإرهابية، يتصاعد العنف الطائفي على ما يبدو أيضاً. وتلك ظاهرة مثيرة للقلق في بلد مثل مالي لما تتسم به من تنوع وتعايش سلمي تاريخياً. ويجب عدم السماح للجماعات الإرهابية والمليشيات العدوانية بغرس جذورها هناك. ولذلك، فإنني أدعو الحكومة على ممارسة سلطتها السيادية عن طريق كفالة أمن سكانها مع الاحترام الصارم لحقوقهم الإنسانية على النحو الذي تعهدت به مالي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ أثناء استعراضها الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان.

وبدافع من الشجاعة والمسؤولية التي تتحلى بها، وهو أمر جدير بالاحترام، أعلنت السلطات في مالي في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨ عن وجود مقابر جماعية لأفراد محبدين من القوات المسلحة المالية، فضلاً عن الإعلان عن فتح تحقيق قضائي في ذلك. وندعو مالي إلى مواصلة جهودها الرامية إلى بدء التحقيق

بضرورة أن تحرز الأطراف الموقعة تقدماً كبيراً، أو تواجه تغييرات في البعثة المتكاملة بعد انتهاء الولاية. ونكرر ذلك اليوم. هناك الكثير مما يجب عمله.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر السيدة بنتو كيتا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية وبناء السلام، على إحاطتها الإعلامية، التي زادت من أهميتها الزيارة التي قامت بها إلى مالي مؤخراً. كما أود الترحيب بوزيرة خارجية مالي، السيدة كاميسا كامارا، التي تشارك لأول مرة في اجتماع لمجلس الأمن.

أود أن أبدأ بتكريم ذكرى الموظفين والجنود الماليين والأجانب الذين فقدوا أرواحهم في مالي، سواء كانوا ضحايا مدنيين أو ماتوا أثناء خدمتهم في البعثة.

إن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الموقع في باماكو في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٥، هو حجر الزاوية لإيجاد حل مستدام للأزمة في مالي. والالتزامات التي قطعتها الأطراف المالية، بدعم من المجتمع الدولي، يجب أن تؤدي إلى تنفيذ شامل وحسن النية لمختلف أحكام الاتفاق. وبلجيكا تشعر بقلق بالغ إزاء التأخيرات الحاصلة في تنفيذه، الأمر الذي يقوض السلام والاستقرار والتنمية والمصالحة في مالي.

والأسوأ من ذلك، أنها تسمح بانتشار العنف، سواء في وسط مالي أو في المنطقة دون الإقليمية. وعملاً بالتزامها الوارد في خريطة الطريق المتفق عليها في آذار/مارس الماضي، فإنني أدعو رسمياً الأطراف المالية الثلاثة في الاتفاق وجميع الجهات المعنية أيضاً، إلى مضاعفة جهودها والتحلي بالشجاعة لضمان تنفيذ أحكام الاتفاق على الرغم من الصعوبات والعقبات التي أعلم أنها قد تكون كبيرة أحياناً.

وأود في الوقت نفسه أن أرحب بكل التقدم المحرز منذ عام ٢٠١٥، بما في ذلك المحرز حديثاً مثل البدء في تسريع

وندرک أن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي يواجه تحديات رئيسية في تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام والاستقرار الدائم في البلد. بيد أنه يجب علينا التسليم بأن إعادة تأكيد التزام الأطراف قد سمح باعتماد تدابير محددة، بما في ذلك البدء في التعجيل بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإنشاء وزارة الوثام الاجتماعي والسلام والمصالحة الوطنية. وقد مكن ذلك من إطلاق مبادرات تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في عملية السلام. وتهدف جميع هذه التدابير السياسية والمؤسسية وغيرها من الإجراءات الرامية إلى تعزيز الأمن إلى الإسراع بتنفيذ عملية السلام بطريقة أكثر شمولا وفي امتثال تام لاتفاق السلام. ونود أن نثني على شعب مالي وحكومتها، فضلا عن بعثة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين على تحقيق ذلك التقدم. ومع ذلك، فإن من الضروري أيضا التصدي لتزايد الهجمات في البلد خلال الأشهر القليلة الأخيرة من عام ٢٠١٨. وتدل تلك الهجمات على تدهور الحالة الأمنية في الجزء الأوسط من البلد، فضلا عن ضرورة اتخاذ خطوات فورية لإزائها. ويساورنا القلق على وجه الخصوص من ازدياد الهجمات التي شنتها الجماعات المتطرفة في المنطقتين الوسطى والشمالية من البلد على البعثة وعلى قوات الدفاع والأمن المالية والقوات الدولية الأخرى.

ونشهد علاوة على تلك الهجمات، أعمال التخويف والاختطاف والقتل المستهدف للمدنيين وأفراد الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام، لا سيما في وسط البلد. ونشهد أيضا أعمال العنف الطائفي والقتال في الأجزاء الوسطى من مالي. وندين بشدة جميع الهجمات على المدنيين، وخاصة النساء والأطفال. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا. ونود أن نعرب أيضا عن رفضنا لجميع انتهاكات المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وسوف نبذل جميع الجهود اللازمة لضمان تقديم جميع المسؤولين عن تلك الانتهاكات إلى العدالة.

وإنهائه. وأرحب أيضا ببدء لجنة التحقيق الدولية أنشطتها، وأدعو جميع الأطراف المعنية إلى التعاون الكامل مع عملها. وآمل أيضا في أن تعمل البعثة أيضا - ضمن حدود ولايتها - على دعم السلطات وحماية المدنيين من العنف.

بصورة أعم، وكما يبين المجلس دائما، فإن الحل لا يمكن أن يقتصر على الأمن وحده على الرغم من أهميته. ولا بد من الأخذ بالتطلعات فيما يتعلق بالحوكمة وتوفير الخدمات الاجتماعية للسكان. ويجب دعم الاستجابة الأمنية بواسطة التعايش ونبذ وصم جماعات إثنية بعينها، فضلا عن جهود الوساطة المحلية ومكافحة الإفلات من العقاب. فالماليون وحدهم هم من يملكون مفتاح الحل، ويجب على البعثة المتكاملة أن تدعم جهودهم تلك.

وترحب بلجيكا بوضع إطار استراتيجي متكامل من جانب البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وندعو إلى وضع صيغته النهائية في أقرب وقت ممكن. ومن الضروري استخدام الموارد المتاحة للأمم المتحدة برمتها في مالي بأقصى قدر ممكن من الكفاءة والتكامل. وبالمثل، تولى بلجيكا اهتماما للطابع التكامل للبعثة وتشجع جميع الركائز على العمل معا بشكل وثيق. وأخيرا، أود أن أشيد بالجهود التي يبذلها جميع موظفي البعثة، ولا سيما الممثل الخاص، النظيف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الجمهورية الدومينيكية.

بداية، أود أن أشكر السيدة بانتيو كيتا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون السياسية وبناء السلام، على إحاطتها. ونحثها وجميع الجهات الفاعلة في الميدان على أن تواصل بذل جهودها سعيا لإحلال السلام والاستقرار في جمهورية مالي. وتلك هي الظروف التي ستسمح بإرساء أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وأود أيضا أن أشكر سعادة السيدة كاميسا كامارا، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في مالي، على وجودها معنا.

الحسبان التقييم الملائم للمخاطر واستراتيجيات إدارتها المتعلقة بهذه العوامل للتغلب على هذا التحدي الكبير.

وفي الختام، نكرر التأكيد على أن التنفيذ الفوري للأحكام الأساسية الواردة في اتفاق السلام والمصالحة في مالي أمر أساسي لمنع نشوب النزاعات والنهوض بحقوق الإنسان. ونحث الأطراف وجميع سكان مالي والمجتمع الدولي على مواصلة هذا الحوار لضمان أن تفي الأطراف بمسؤولية الامتثال لخارطة الطريق وجعل مالي بلداً يسوده السلام والاستقرار والتنمية لشعبه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة كاميسا كامارا، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

السيدة كاميسا (مالي) (تكلمت بالفرنسية): أود بداية أن أنقل إليكم، سيدي الرئيس، أحر التهاني من وفد مالي على تولي بلدكم، الجمهورية الدومينيكية، رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير. وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل في هذا الصدد. وأود أن أكرر تمنّتي الحارة وأطيب تمنياتنا لجنوب أفريقيا وألمانيا وبلجيكا وإندونيسيا والجمهورية الدومينيكية في تنفيذ ولاياتها بصفقتها أعضاء جددًا في المجلس. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ وفود إثيوبيا وبوليفيا والسويد وكازاخستان وهولندا وأشكرها على إسهاماتها القيمة في السعي إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين.

تتيح لي هذه الجلسة فرصة طيبة لأؤكد مرة أخرى لجميع أعضاء مجلس الأمن وللأمين العام أنطونيو غوتيريش ولجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يتعاملون مع مالي بالغ التقدير من جانب رئيس جمهورية مالي، فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، وحكومة وشعب مالي على مواصلة التزامهم بالسلام والأمن في مالي ومنطقة الساحل وبقية العالم.

يحيط وفد مالي علماً بتقرير الأمين العام (S/2018/1174) قيد النظر. وأهنئ السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة

ونسلم علاوة على ذلك، بأهمية العمل الذي تضطلع به فرنسا والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأوروبي والبعثة المتكاملة فضلاً عن قوات الدفاع والأمن المالية. وجهودها الرامية إلى حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة ومقاضاة المسؤولين عن الجرائم، على النحو الذي أشرت إليه. ونحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي للقوة المشتركة وضمان حسن تجهيز قواتها. ونثني على البعثة لتفانيها والتزامها بحماية المدنيين حتى في ظل أصعب الظروف، فضلاً عن المساعدة التقنية التي تقدمها إلى السلطات القانونية في مالي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والدعم اللوجستي والدعم في مجال التحقيق وتدريب الشرطة والتدريب في مجال حقوق الإنسان.

ولا نزال نشعر بالقلق أيضاً إزاء الحاجات الإنسانية للسكان. واستناداً إلى خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ وبسبب النزاع المسلح والجريمة وشدة الفيضانات، فإن من المتوقع أن يصل عدد المتضررين إلى نحو ٧,٢ مليون شخص وأن يكون ٣,٢ مليون منهم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

وندعو إلى استمرار الدعم لخطة الاستجابة الإنسانية من أجل تحسين فرص حصول الفئات الأكثر ضعفاً على المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية.

وتود الجمهورية الدومينيكية أن تعرب عن قلقها إزاء آثار تغير المناخ فيما يتعلق بتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي، مما له تأثير مباشر على الاستقرار في مالي. وعلى النحو الذي أعرب عنه مجلس الأمن، فإن تدهور تلك الأراضي يقوض سبل العيش ويؤدي إلى النزاع على الموارد المتاحة. ونعتقد أن تغير المناخ أصبح أحد التحديات الرئيسية للسكان وللحكومة على حد سواء. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً على ضرورة التصدي للآثار الضارة لتغير المناخ والتغيرات البيئية والكوارث الطبيعية. ومن المهم أيضاً أن تأخذ حكومة مالي والأمم المتحدة في

يونيه ٢٠١٩ والانتخابات المحلية في تموز/يوليه ٢٠١٩. ولا بد لي من أن أقول إن الحكومة، من أجل تحقيق الإصلاحات المقبولة لشعبنا، قد شرعت أيضاً في مشاورات مع الجهات الفاعلة السياسية والمجتمعية، بما في ذلك الحركات الموقعة، بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك الإصلاحات.

وفي الوقت نفسه، تتواصل المشاورات بشأن مشروع التقسيم الإقليمي لتقريب هياكلنا الإدارية من أبناء شعبنا واحتياجاتهم. ويسرني أن الأمين العام قد أشار إلى أن النسبة المثوية للمديرين المدنيين وغيرهم من ممثلي الدولة في المنطقتين الشمالية والوسطى قد ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من ٣١ في المائة إلى ٣٤ في المائة.

وفي مجال الدفاع والأمن، يسرني أن أشير إلى أن الإصلاح الجاري لقطاع الأمن قد أدى إلى تسجيل مقاتلي الحركات المسلحة، حيث بلغ مجموع أفراد القوات ٣٢ ٩٠٨، وفيما يتعلق بالأسلحة والذخيرة، كان هناك ٩٤٣ ٥ من الرشاشات القصيرة و ٣ ٧٣٦ بندقية و ٩٩٠ رشاشاً و ٤٧٣ مسدساً و ٢٢٥ صاروخاً و ٤٩٠ من الأسلحة الثقيلة و ٦ قذائف من عيار ١٢٢ مم و ٣٩ من الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع و ١٧٧ ٣ قبلة يدوية و ٢٠١ قذيفة مدفع وأكثر من ٨٥ ٠٠٠ قطعة ذخيرة.

وأعقب ذلك تسريع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لعناصر آلية تنسيق العمليات، التي أطلقت في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأتاحت العملية تسجيل ٤٢٣ ١ من المقاتلين البالغ عددهم ٦٠٠ ١ المعتزم نزع سلاحهم من اثنتين من الحركات الموقعة والجماعات المسلحة الأخرى. وسيتم هؤلاء المقاتلون المنزوع سلاحهم بمرحلة رفع مستوى قبل إعادة نشرهم للاضطلاع بمهام آلية تنسيق العمليات، وهذه المهام هي كفالة أمن البقية في عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج في مناخ صعب، كما

للسؤون السياسية وبناء السلام، على تقريرها الرائع وآخر المستجدات منذ صدور التقرير. وأحيط علماً أيضاً بالتعليقات والتوقعات الكبيرة التي أعرب عنها أعضاء المجلس توأ. وأود الآن أن أطلعكم على ملاحظات حكومة مالي على التقرير من حيث التقدم المحرز والتحديات الرئيسية التي واجهتنا والتوقعات للأشهر المقبلة في سياق عملية إنهاء الأزمة في بلدنا.

ولذلك أود أن أبدأ بالتأكيد على أن رئيس جمهورية مالي وحكومتها وتنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة لا تزال ملتزمة التزاماً كاملاً بالمثابرة والشمول في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر. ويسرني اليوم أن أقول إن الحكومة والحركات الموقعة هي الآن طرف مالي واحد ويتحدث بصوت واحد، وهي عاقدة العزم على كفالة السلام لصالح شعبنا، الذي عانى لست سنوات من أزمة متعددة الجوانب. إن تلك الإرادة المشتركة للأطراف المالية من أجل ضمان إحلال السلام في بلدنا ما زالت تبدي تقدماً حقيقياً، ويسرني أن التقرير قيد النظر قد أقرّ بهذه التطورات المشجعة.

وبالتالي، وفي إطار الإصلاحات السياسية والمؤسسية، تميزت الفترة المشمولة بالتقرير بتأكيد رئيس الدولة على عزمه على تنقيح الدستور بغية تولى المسؤولية عن بعض الأحكام ذات الصلة من الاتفاق وتكييف ممارساتنا المؤسسية مع الحقائق الراهنة. ومن أجل تحقيق ذلك، أصدر رئيس الدولة تعليمات لرئيس الوزراء، وهو رئيس الحكومة، في اجتماع لمجلس الوزراء عقد في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ للشروع في عملية الاستعراض الدستوري والإصلاحات المؤسسية اللازمة بوصفها جزءاً من عملية شاملة وتوافقية.

ووفقاً لهذا الأمر الرئاسي، أنشأ رئيس الوزراء لجنة خبراء للاضطلاع بالاستعراض الدستوري. وفي هذا الصدد، نعتزم إجراء استفتاء على تنقيح الدستور في الربع الأول من عام ٢٠١٩، وإجراء الانتخابات التشريعية في أيار/مايو - حزيران/

وغني عن القول إن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق لم يجعلنا نغفل الحالة الأمنية المقلقة في وسط مالي. إذ توجع الجماعات الإرهابية وتشعل نيران العنف القبلي في منطقتي موبتي وسيغو في ضوء الافتراضات والتوترات بشأن الموارد المائية والطرق التي تسلكها الحيوانات لمناطق الرعي وحقول المزارعين الذين يمارسون الزراعة المستقرة. ونظرا للنطاق الكامل لخطورة الحالة، التي تستمر مع الأسف في إلحاق الخسائر بشعبنا، قام رئيس الجمهورية بزيارة الأسر المكلومة في قرية كولونغو في ٤ كانون الثاني/يناير عقب عدة زيارات اضطلع بها رئيس الوزراء لهاتين المنطقتين.

وقد اتخذت تدابير سريعة وقوية لوقف تلك الاشتباكات القبليّة، بما فيها الجهود النشطة المرتبطة بتنفيذ الخطة الأمنية المتكاملة لمنطقة وسط البلد، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز الترتيبات الأمنية في تلك المناطق، ولا سيما من خلال نشر ١٣ ٠٠٠ فرد في عام ٢٠١٨، نصفهم نشروا في وسط البلد؛ وإنشاء ١٦ موقعا أمنيا جديدا؛ والتحاق أكثر من ٦٠٠ شاب من تلك المناطق في برنامج خاص للحد من العنف القبلي، يتضمن عنصرا مخصصا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أدى حتى الآن إلى استعادة ٤٤٤ قطعة سلاح؛ ونزع سلاح جميع الميليشيات بأواخر كانون الثاني/يناير؛ والأنشطة الإنمائية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لصالح شعبنا بهدف التوصل إلى حل دائم للأزمة. كما تعمل الحكومة على تحسين إدارة طرق الرعاة الرحل للتقليل من خطر التوترات فيما بين رعاة الماشية والمزارعين.

إن أحداث كولونغو المأساوية، شأنها شأن الجرائم الأخرى المرتكبة في وسط مالي، لن تمر دون عقاب. وحتى الآن، يمكنني أن أبلغ المجلس بأن سبعة أشخاص قد أُلقي القبض عليهم بتهمة تورطهم المزعوم في مذبحّة كولونغو، وما زالت التحقيقات مستمرة لتحديد هوية جميع المسؤولين والمتواطئين معهم وتقديمهم إلى العدالة. ولا بد لي أن أضيف أنه، خلال الفترة نفسها،

يعلم الأعضاء. وأرحب بتعاون البعثة المتكاملة، التي أسهمت إسهاماً كبيراً في نجاح العملية.

وفي نفس الموضوع، أود أن أشدد على أن عملية إصلاح القطاع الأمني أدت أيضاً إلى عقد حلقة عمل رفيعة المستوى بشأن إصلاح قطاع الأمن في باماكو في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، جرى خلالها تناول المسائل الرئيسية التي ظلت معلقة لمدة ثلاث سنوات من أجل الحصول على استجابة توافقية من شأنها أن تتيح إحراز تقدم. وهذا يتعلق بوجه خاص بمفاهيم إعادة تشكيل الجيش والوحدات الخاصة والشرطة الإقليمية. وقد تم تحديد هذه التفاصيل والمضمون المعين لهذه المفاهيم بدقة. وهناك أيضاً طرائق لعودة القوات المسلحة المالية إلى المناطق الشمالية، التي تقرر وفقاً للأحكام ذات الصلة من الاتفاق والنصوص والمبادئ التي تحكم قوات الدفاع والأمن في مالي. وأُتيحت الآن مشاريع المراسيم بشأن شروط رفع أسماء العناصر من القائمة وشروط عودة العناصر السابقة في القوات المسلحة المالية. وفي السياق نفسه، قررت الحكومة إنشاء حرس للحدود لتحسين رصد حدود مالي السبعة.

فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصصت الحكومة خلال الفترة قيد الاستعراض مبلغاً إضافياً قدره ٦ ملايين دولار لتمكين السلطات المؤقتة من تمويل المشاريع المحددة في خطط العمل ذات الأولوية الخاصة بها، بما في ذلك شبكة للإمداد بالمياه في مدينة كيدال وبناء ست مدارس وستة مراكز لتوزيع المياه في منطقة ميناكا وإنشاء ثلاثة مصانع لتجهيز لحم وحليب الإبل في منطقة تاوديني.

وفي سياق المصالحة الوطنية، تواصل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة مهمتها في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في المناطق المتضررة من الأزمة. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أدلى أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص بشهادته أمام اللجنة.

الاجتماعية الأساسية في إطار ملكية المجتمعات المحلية المعنية للمشاريع التي تديرها السلطات المؤقتة والمؤسسات الانتقالية المنشأة بموجب اتفاق السلام، ريثما يتم إجراء الانتخابات المحلية والإقليمية وعقب الإصلاحات المؤسسية المقررة.

وكما يدرك أعضاء المجلس، فإن الأزمة في مالي تنطوي على تداعيات على المنطقة التي تقع ضمن ولاية القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والتي يصل مستواها التشغيلي الحالي إلى درجة مشجعة للغاية. وستواصل مالي، كغيرها من بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، تقديم دعمها الكامل إلى تلك المنظمة، التي تتمتع بدعم متزايد من الجهات الشريكة لها، كما اتضح من عقد المؤتمر في نواكشوط في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، حيث بلغ مجموع التعهدات ٢,٤ بليون يورو - أي ٥٠٠ مليون يورو أكثر مما كان مطلوباً في الأصل. وبينما نؤكد مجدداً امتنان حكومة مالي لذلك التضامن، أود أن أكرر النداء الموجه من رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والأمين العام لولاية قوية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وللتحويل مستدام والذي يمكن التنبؤ به لأنشطة القوة المشتركة، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة.

وكما يرى أعضاء المجلس، تركز الأطراف في مالي على التنفيذ الدؤوب والشامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر. وسنواصل العمل معاً لتوفير المتابعة المناسبة للأحكام ذات الصلة من القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، ولا سيما الفقرة ٤، من أجل تحقيق مزيد من التقدم في ضوء التقرير المقبل للأمين العام وزيارة مجلس الأمن المقررة إلى مالي في آذار/مارس.

في الختام، أكرر التأكيد بقوة على أن تنفيذ الاتفاق مستمر في إحراز تقدم بشكل جدي، بالرغم من أنني أدرك أن الإنجازات هشة وأن التحديات التي تواجه عملية السلام كبيرة. لا تزال الحالة الأمنية في منطقتي موبتي وسيغو اليوم من الشواغل ذات

ألقي القبض على ٢٤ شخصا آخرين على صلة بمجموع مماثل في بوبوسو، وهي قرية مجاورة لكولونغو. لكننا ندرك أن التدابير الأمنية وحدها لا تكفي، لا سيما في بيئة تعمل فيها الجماعات الإرهابية بلا هوادة لتدمير التماسك الاجتماعي وإضعاف الدولة بغية توسيع نطاق هيمنتها الإقليمية. ولذلك خططنا أيضاً للتركيز على العمل السياسي والإداري والاجتماعي بمشاركة جميع القوى الحيوية في بلدنا، بمن في ذلك القادة السياسيون والتقليديون والزعماء الدينيين والأطر الوطنية بغية بناء توافق وطني في الآراء أولاً لتحديد المستفيدين من تلك الجرائم وثانياً لإيجاد الحلول التي يمكن أن تشارك فيها أطراف دولة مالي برمتها.

فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، ترحب مالي بالانخفاض في العدد الإجمالي لحالات انتهاكات حقوق الإنسان. وتذكر الحكومة مسؤوليتها الرئيسية عن حماية السكان. لذلك ستواصل بذل الجهود اللازمة لضمان سلامة الأشخاص وممتلكاتهم في كافة أنحاء البلد. إن ١٤ في المائة من انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة إلى قوات الدفاع والأمن المالية، على النحو المشار إليه في الفقرة ٣٦ من تقرير الأمين العام، خضعت بالفعل لتدابير إدارية وتأديبية وتجري تحقيقات ذات الصلة لتحديد المسؤولية وتقديم الجناة المزعومين إلى العدالة حتى يمكن مساءلتهم أمام المحاكم الوطنية المختصة.

وكما يعلم المجلس، فإن التوصل إلى حل دائم للأزمة لا يمكن أن يقتصر على الاعتبارات الأمنية وحدها. وفي ذلك الصدد، من الضروري مواصلة الجهود لمعالجة المسائل الإنمائية من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان في جميع أنحاء البلد. لقد اكتمل الآن الإطار القانوني والمؤسسي لصندوق التنمية الاقتصادية المستدامة، الذي يوفر أداة مناسبة لتنفيذ العنصر الاقتصادي للاتفاق، والذي ستكون بدونه مكاسب السلام التي تعود بالفائدة على المواطنين بالنفع ضئيلة. وسيمكن ذلك الإجراء من هيكلة الاستثمارات وتمويل الاقتصاد المحلي والخدمات

أعلم أنها في غاية الصعوبة. وأود أن أحيي جميع الضحايا المدنيين والعسكريين والأجانب والماليين للأزمة في مالي، الذين سقطوا في ساحة الشرف في بلدنا. وأكرر الإعراب عن امتنان حكومة مالي وشعبها للقوات الفرنسية في عملية بارخان وللبلدان المساهمة بقوات في البعثة ولجميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على دعمها الثابت لتحقيق تسوية دائمة ونهائية للأزمة في مالي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.

الأولوية لرئيس الجمهورية وللحكومة ولجميع القوى الحيوية في دولة مالي. ومن المرجح أن تحقق التدابير التي ذكرتها للتو السلام والاستقرار الدائمين في المناطق الشمالية والوسطى من مالي.

وعلى الجبهتين تحتاج مالي وشعبها إلى دعم وتضامن المجتمع الدولي. وعلى الجبهتين، تحتاج مالي وشعبها إلى استمرار الدعم المقدم من الأمين العام ومجلس الأمن. أعلم أن أعضاء مجلس الأمن قد أسهموا إسهاما كبيرا في عملية السلام الجارية في بلدي، لا سيما من خلال بعثة الأمم المتحدة. وأغتتم هذه الفرصة لأشيد بالعمل الرائع الذي تقوم به البعثة في الميدان تحت القيادة القديرة للسيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس البعثة، وأعرب عن نفس المشاعر إلى جميع النساء والرجال الأفراد في البعثة الذين يعملون في ظروف